الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة إبن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
مسار: تاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

موسومة بـــ:

الإصلاحات في تونس وإنعكاساتها (1851م – 1881م)

إعداد الطالباتين:
- لعراجي سهيلة
- لخضر زوليخة

بإشراف الأستاذ:
*بليل محمد

لجنـــــة المناقشــة

أ.بكاري عبد القادر	رئيســا
أ.بليل محمد	مشرفــا
أ.حسنة كمال	مناقشــا

الموسم الجامعي

(1438.1437هـ) الموافق لـ (2017.2016م)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الشكر الاول والاخير لله عز وجل

إننا نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور بليل محمد الذي لم يبخل علينا بالعمل أو الكلمة الطيبة .

إلى الأستاذ صديقي محمد الذي منح لنا من وقته و ساعدنا في تصحيح البحث من الناحية اللغوية.

إلى كل من ساهم في مساعدتنا من قريب أومن بعيد لأداء عملنا في أحسن الظروف

والحمد لله ختاما والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الشمعة المضيئة التي أنارت دربي بشعاعها أمي الغالية أطال الله في عمرها .

إلى من أحمل اسمه بكل فخر و اعتزاز إلى ينبوع التفاؤل و الامل أبي الكريم أطال الله في عمره .

إلى اخوتي بختة، خدومة، خالد، عبد القادر، مروة، أمين، رشيد وزوجته فتيحة وابنته صارة.

إلى أعز صديقاتي اللواتي رافقنني في مشواري الدراسي، أمينة ، يمينة، مليكة، صليحة، رباب، فاطيمة، إيمان ، ميمونة، هنية ، بختة .

إلى زميلتي وصديقتي التي ساندتني في انجاز المذكرة لعراجي سهيلة

و في الأخير أرجو من الله عز و جل أن يجعل عملي هذا نفعا ، يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

زوليخة

إهداء

أهدي هذا العمل الى

من أحمل اسمه بكل فخر، الى من أوصل الي فكرة الجد والعلم وأراد لحياتي الأفضل، وقادني نحو البداية وترك لي العزيمة في الدراسة للنهاية أبي العزيز.

إلى أولى الناس بصحبتي و محبتي إلى التي أنا جزء منها إلى من تملك أجمل كلمة نطق بها اللسان إليك يا أغلى جوهرة في الوجود أمي الحبيبة .

إلى زهور الياسمين إلى من عرفت معهن معنى الحياة و تقاسمت معهن أفراحي و أحزاني أخواتي خالدية، رانية

إلى من حبهم يجري في عروقهم و يلهج بذكراهم فؤادي إلى اخوتي خالد ، عبد القادر، منير ،ياسين.

إلى كل من حواهم مستودع الذكريات و خلفوا في القلب أجمل اللحظات صديقاتي أمينة، مليكة ، فطيمة ، إيمان ، صليحة، رباب ، خدومة ، يمينة، بختة، ميمونة، هنية، زوليخة.

الى كل من عائلة "بن ملكة "وعائلة "لعراجي".

الى كل أساتذة قسم التاريخ.

سهيلة

قائمة المختصرات:

المختصرات	معانيها
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم
تن	تنسيق
ج	جزء
د ت	دون تاريخ
د ط	دون طبعة
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
م	ميلادي

مقدمـــــة

كانت الدعوة نحو الإصلاح هي السمة البارزة التي ميزت وضع البلدان الإسلامية في القرن التاسع عشر ميلادي، حيث قامت في الوطن العربي حركات إصلاحية عدة ،حاولت النهوض بالعرب والمسلمين لإزالة عوامل التخلف والركود الإقتصادي التي لحقت بها جراء الأزمات وتدهور الأوضاع في المجتمعات العربية خلال الفترة الحديثة، وقد ركزت هذه الحركات في دعواتها الإصلاحية بالإنفتاح على الحضارة الغربية والإستفادة من تفوق الغرب في العلم والإقتصاد.

بدأت تونس في أوائل القرن 19 م تستيقظ متدرجة في طريق النهضة العربية، وكان يربطها بالدولة العثمانية مجرد روابط روحية، فبادرت بالتحرر من هذه القيود بعدما إعترفت الدول الأوروبية كفرنسا وإنجلترا باستقلالها وعقدت معها عدة معاهدات واتفاقيات، فاتجهت همة أمرائها إلى إدخال إصلاحات على مرافق البلاد وفي مقدمتها إصلاح نظام الحكم بما يتفق والنظام الدستوري السائد.

فقبيل فرض الحماية بحوالي 30 سنة تداول على تونس مجموعة من البايات، على رأسهم أحمد باي الذي قام بإصلاح الجيش خاصة بعد احتلال فرنسا للجزائر وأصبح جيشها يشكل خطرا على البلاد التونسية، ومحمد باي الذي ظهر في عهده أول دستور في البلاد وهو عهد الأمان إضافة إلى ظهور مصلحين أمثال خير الدين الذي حاول جاهدا إلى إرساء ما يعبر به بدولة القانون، لكن تدخل الدول الأجنبية قضى على هذه الإصلاحات. لذلك فموضوعنا يتماشى مع الطرح: "الإصلاحات في تونس وانعكاساتها من عهدأحمد باي 1851م إلى فرض الحماية الفرنسية 1881م".

لتحليل ولدراسة هذا الموضوع تطرح أمامنا الإشكالية الرئيسية:

فيما تمثلت الإصلاحات في تونس وما مدى تأثيرها على التونسيين؟

وتندرج من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

- ما هي أهم الإصلاحات في تونس؟

- هل ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير تونس؟
- هل كان إنعكاس هذه الإصلاحات إيجابي أم سلبي على تونس؟
- ما موقف الدول الكبرى والباب العالي من هذه الحركة الإصلاحية؟

وتكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على أهم الإصلاحات والمصلحين البارزين في تلك الفترة وما مدى تأثيرها على الشعب التونسي.

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

رغبتنا في معرفة تاريخ تونس الحديث خاصة في عهد البايات الذين أثروا في تونس بإصلاحاتهم. ومحاولة الوقوف على أهم ما ميز محطات الحركة الإصلاحية المطبقة في تونس لأن هذه الفترة كانت حافلة بالتحولات في مختلف المجالات وكذلك معرفة الأساليب التي استعملها رواد الإصلاح لتجسيد جهودهم الإصلاحية في البلاد والنهوض بها إلى عالم التقدم، وأيضا الكشف عن انعكاساتها وموقف الدول الأجنبية والدولة العثمانية منها وكيف كان رد فرنسا على هذه الأوضاع.

ولتحليل هذه الدراسة اعتمدنا على عدة مناهج منها: سردي ، وصفي، تحليلي، بغية الوصول إلى قدر هام من المقاربة العلمية حول هذا الموضوع.

فالأول كان لسرد الأحداث التاريخية وترتيبها حسب التسلسل الزمني في تتبع حركة التجديد حسب تداول البايات وأعمالهم منذ بدايتها إلى غاية فرض الحماية الفرنسية على تونس.

الثاني: كان اعتمادنا عليه بغرض وصف الوقائع التاريخية في تونس.

والثالث: الذي كان اعتمادنا عليه في تحليل الأفكار المتبعة في الدراسة من مصادرها الأساسية ومن المراجع التي كتبت عن الحركة الإصلاحية وانعكاساتها بهدف ربطها ببعضها البعض والوصول إلى إستنتاجات

وللإجابة على الإشكالية المطروحة استوجب وضع الخطة الآتية المكونة: من مدخل وثلاثة فصول :

ففي المدخل عالجنا فيه أهم الأوضاع التي كانت قبل ظهور هذه الإصلاحات إضافة إلى التعريف بالإصلاح وأسبابه ودوافعه.

الفصل الأول: تطرقنا فيه الى الإصلاحات السياسية والعسكرية واندرج عنه مبحثين، المبحث الأول الذي تضمن عهد الأمان ودستور 1861م، والمبحث الثاني على إصلاحات أحمد باي ومحمد باي العسكرية والهياكل الإدارية والمؤسسات العسكرية في عهد محمد صادق باي.

والفصل الثاني: تحدثنا فيه عن الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتضمن ثلاث مباحث:المبحث الأول يشمل تطوير الفلاحة وإصلاح المالية وإصلاحات خير الدين التونسي الإقتصادية والمبحث الثاني تضمن الغاء النظام الضريبي وإصلاح الأوقاف وإصلاح الجانب القضائي،والمبحث الثالث تضمن إنشاء جامع الزيتونة وتشجيع النشر والطباعة .

والفصل الثالث : بعنوان مواقف الأطراف المختلفة من الإصلاحات وشمل أيضا ثلاثة مباحث: المبحث الأول :المواقف الرافضة للإصلاح رد فعل التونسيين ثورة علي بن غداهم 1864 م نموذجا، والمبحث الثاني مواقف الدول الأوروبية والباب العالي من الإصلاح، والمبحث الثالث فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881 م.

ولإنجاز هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي خدمت الموضوع منها:

المصادر: أحمد بن أبي الضياف في كتابه «اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان» الذي أفادنا في الإصلاحات السياسية والعسكرية المتمثلة في عهد الأمان، والتنقيص من الجيش، ومحمد بيرم الخامس في كتابه «صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار» الذي أفادنا في الجانب الثقافي، وكتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» لمؤلفه خير الدين التونسي الذي أفادنا في الدستور1861 م.

أما فيما يخص المراجع المعتمدة نجد «زعماء الإصلاح في العصر الحديث» لأحمد أمين الذي اعتمدنا عليه في أوضاع تونس قبل الإصلاح واصلاحات خير الدين التونسي، وجلال يحي في كتابه «المغرب الكبير» الذي اعتمدنا عليه بكثرة في مواقف الدول الأوروبية، والمرجع جان غانياج والذي افادنا في معرفة ثورة علي بن غداهم التي كانت نموذج عن المواقف الرافضة لتلك الإصلاحات.

وكأي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات فقد واجهتنا مجموعة من العراقيل منها صعوبة الحصول على المصادر التي تتحدث عن تاريخ تونس الحديث، وكذلك صعوبة استخلاص المادة العلمية من المراجع وتضارب المعلومات في الكتب.

وأنهينا هذه الدراسة بخاتمة كانت حوصلة عن أهم الاستنتاجات المتوصلة اليها في الموضوع، ولإثراء هذا البحث قمنا بإضافة مجموعة من الملاحق التوضيحية التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

وإن الموضوع يحتاج إلى أقلام أخرى للبحث فيه من أجل التعرف أكثر على طبيعة الإصلاحات وانعكاساتها على التونسيين.

المدخل:

أوضاع تونس قبل 1851م

1 – الوضع العام في تونس قبل1851م:

تعتبر تونس مهد للحضارة القرطاجية ثم الأطماع الرومانية ثم الوندالية ثم البيزنطية واكتملت معالمها بالفتح الإسلامي حيث تأسست فيها مدينة القيروان التي كانت تشكل مركزا للإشعاع العلمي، إضافة إلى دورها السياسي، فتأسست بذلك عدة دول إسلامية مازالت الأثار والشواهد ناطقة باسمهم من الأغالبة ثم العبيدين ثم الزيريين ثم الموحدين والحفصيين وحتى الفترة الحديثة التي شهدت تواجد العثمانيين بالمنطقة.

تشكل تونس إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في المغرب العربي، إذ عرفت في تاريخ باسم ترشيش[1] أما فيما يخص حدودها فيحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، أما جنوبا ليبيا، ومن الغرب فتحدها الجزائر وهي متاخمة للصحراء الكبرى جنوبا، كما مكّنها موقعها من احتلال مكانة استراتيجية وأهمية كبيرة في منطقة البحر المتوسط كونها تربط أقطار المغرب بالمشرق من جهة واتصال الشرق والغرب من جهة أخرى.[2]

كانت تونس تضم عدة مواقع أثرية منها مدينة سوسة المشهورة بمسجدها العظيم، ومدينة بيزرت التي تشتهر بمينائها الحربي الشهير بالإضافة إلى مدينة القيروان التاريخية التي كانت أول مدينة إسلامية في شمال إفريقيا، وأصبحت تسمى الإيالة التونسية في ظل الدولة العثمانية، وكانت القيروان تمثل مركزا للإشعاع الديني.[3] وتمثل همزة وصل بين أوروبا والشرق إذ أطلق عليها الكتاب الأوربيون اسم عتبة السلام. وذلك بحكم موقعها الجغرافي الواقع وسط البحر المتوسط، واقترابها من صقلية وإيطاليا

---

[1] ترشيش: هو لفظ محرف عن طرشيش في اللغة العبرية ينظر: محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تح: حمادي الساحلي الجيلالي بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1، 1986م، ص 351.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبكية ،الرياض، ط1، 2000م، ص 339.

[3] الحبيب تامر، هذه تونس، مكتبة المغرب العربي (د.ط)، (د.ت)، ص 23.

أكسبها أهمية استراتيجية، مما سمح لها بالتحكم في خطوط الملاحة التي تسير في هذا البحر إذ أصبح موقعها محط أنظار الدول التي حاولت توسيع نفوذها في هذا البحر والتحكم فيه.[1]

تميزت تونس في القرن التاسع عشر بتطورات وأحداث سياسية مختلفة، فبعد أن أصبحت إيالة مستقلة عن الحكم العثماني، خاصة عندما تولى مقاليد الحكم حسين بن علي الباي الأكبر[2] والذي يعتبر المؤسس الحقيقي للدولة الحسينية وجعله وراثيا في ذريته على الدوام على الأقل بصفة صورية إلى غاية سنة 1956م، فشهدت البلاد التونسية في سنتي (1728 إلى 1756م)[3] سلسلة من الاضطرابات والثورات ولم تستقر أوضاعها إلا بعد بلوغ حمودة باشا الحكم سنة (1782 – 1814م)[4] صاحب هذا التطور السياسي الذي كلل بالنجاح، والتقدم المادي والثقافي الذي شهدته البلاد[5].

فبعد ما ظهرت بعض الأزمات في فترة حكم الدولة الحسنية، نذكر على سبيل المثال مرض الطاعون في سنة (1748 – 1785م)، والمجاعة (1804 – 1805م) لوحظ تقهقر في رخاء البلادالتونسية، حيث أن الأمن الداخلي لم يتثأر وهذا راجع إلى سببين أساسيين هما الأول والمتمثل في سياسة التحالف مع الأعيان من أهالي تونس. أما السبب الثاني فتجلى في التخفيف من الضرائب المفروضة على السكان،

---

[1] جلال يحي، تاريخ المغرب العربي الكبير والعصور الحديثة وهجوم الإستعمار، ج3، دار النهضة العربية بيروت،دط، 1981 م، ص 257 .

[2] حسين بن علي: هو المؤسس الحقيقي للدولة الحسينية، وهو مرتد مسحي وقد استطاع فك الحصار الذي ضربه الجزائريون حول مدينة تونس عند ما كان قائدا للمشليات، نصب نفسه بايا عام 1705م، ينظر: علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، تر: عمر بن ضو حلمية قرقوري، دار سراس للنشر ،تونس ،ط2، 1993م، ص :ص 8 . 9.

[3] محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر: محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، تونس ،ط2، 1993م ص81.

[4] حمودة باشا: هو الابن الأكبر لعلي باي كان يكنى أبا أحمد ولد حوالي (1752م) ، اعتلى كرسي العرش الحسني عام (1782م) وصف باللياقة وصرامة في اصدار الاحكام قيل أنه يسير الإيالة بيد من الحديد، ابتعد عن كل ما يخل بأمن الدولة، ينظر: أحمد بن أبي الضياف اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، ج3، دار العربية للكتاب، 1999م، ص ص: 11، 18.

[5] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 339.

وقد صار ذلك ممكنا بعد أن تضاعفت موارد ذلك المصدر الخارجي للجهاد البحري والتجارة البحرية.[1] تعددت العلاقات بين تونس والدول الأوروبية خاصة فرنسا التي كانت لها علاقة وطيدة معها وهذا ما جعل حمودة باشا يستثمر في ذلك فاتخذ موقفا أكثر حزما، ودافع بشجاعة عن مصالحه ومصالح رعاياه المساهمين في الجهاد البحري والتجارة البحرية، ويمكن القول أنه نجح في كسب إطارات المجتمع[2]. وفي سنة 1865م، عرف المجال الاقتصادي في تونس حالة متذبذبة، فقد كانت خزينة الدولة تعاني من نزيف نقدي وتخفيض في العملة، مما أدى بالحكومة التونسية إلى عقد اتفاقية حول جلب قرض مالي من باريس، وقد أثّر هذا الوضع الاقتصادي سلبا على الوضع الاجتماعي، كانتشار الفقر والمجاعات وظهور بعض الامراض والأوبئة في أواسط المجتمع التونسي.

ويتضح من كل هذه أن البلاد التونسية كانت في مثل هذه الظروف قابلة للاستعمار، فحكومة الباي كانت آنذاك معزولة عن الأغلبية الساحقة من السكان، ذلك أن النظام السياسي هو عبارة عن مؤسسة تعمل على استغلال السكان استغلالا فاحشا عن طريق الضرائب دون أي اعتبار للمصلحة العامة ، و كانت حصيلة الضرائب تعود بالفائدة خصوصا على فئة أصحاب الملكية التي لم تتردد لتنمية مكاسبها عن طريق إقحام تونس بدعوى الإصلاح في سياسة قروض زادت في تفاقم الجباية بانتهاك السكان وبالتالي في تدهور الوضع الاقتصادي.[3]

لم تكن محاولة الإصلاح سهلة بعد أجيال عديدة عاشت في جمود وكان أهالي المدن يرفضون الإصلاح، كما كان أبناء البادية يحترمون التقاليد ويحاربون كل من يحاول تغييرها أو تعديلها، كانوا يحترمون القوة أكثر من احترامهم للقانون وكان يلزمهم كثير من التعليم حتى يتمكنوا من التطور، وحينما شعرت تونس بضرورة الإصلاح وجدت أن هذه العملية ستكلفها الأموال والنفقات، وأن هذه الأموال

[1] محمد الهادي الشريف، المرجع نفسه ،ص88.

[2]– ا لمرجع نفسه، ص89.

[3] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص21.

ستعمل على زيادة نفوذ الأجانب في البلاد، وبدأت تونس في التطور وعملت على الإصلاح وأدى ذلك إلى خضوعها لنفوذ الأجنبي.[1]

2 – مفاهيم نظرية عن الإصلاح

أ – تعريف الإصلاح في القرآن الكريم:

تختلف عبارة الإصلاح في القرآن الكريم حسب مقام الآية والتفاسير ونذكر على سبيل المثال:

1- الآية 116: من سورة النساء " ۞ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ "[2] والمقصود من الاصلاح بين الناس هو أيضا من الخير الذي قد يترتب على إظهاره، والتحدث به في الملأ شر كبير وضرر وقد ينقلب الإصلاح إفسادا.[3]

الآية 22: من سورة هود " **إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ** "[4] والمعنى يدل على إرادة الإصلاح العام فيما أمر به الله عز وجل وفيما نهى عنه ما دمت أستطيعه لأنه أمر بالمعروف ونهى عن المنكر.[5]

ب – مفهوم الإصلاح (لغة واصطلاحا):

لغة: مادة اصلاح مشتقة من فعل أصلح، وصلح، وصلّح وتدل على تغيير حالة الفساد، أي إزالة الفساد عن الشيء ويقال هذا يصلح لك أي يوافقك ويحس بك.[6]

---

[1] جلال يحي، المرجع السابق، ص263.

[2] الآية 116 من سورة النساء.

[3] طهاري محمد، مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1992م، ص 12.

[4] الآية 28، سورة هود.

[5] طهاري محمد، المرجع نفسه، ص 13.

[6] ابن منظور، لسان العرب، دا ر الصاد، ج 28، ص 2479.

اصطلاحا: يطلق لفظ الاصلاح على اتجاهات فكرية وحركات سياسية واجتماعية ظهرت في العالم الإسلامي وتختلف بعضها عن بعض بمدى التحولات التي تدعوا إليها في أحوال الناس[1] وهناك مستويين من الإصلاح الأول وهو مستوى تقليد العالم الغربي والمجتمعات الأوروبية في بعض تقنياتها، ومستوى ثاني، إعادة التفكير في هويتنا كمسلمين وكعرب ساهمت في مجرى الحضارة الإنسانية.[2]

ج – أسباب الإصلاح ودوافعه:

بعد وفاة حمودة باشا الحسيني سنة 1814م دخلت البلاد التونسية منذ بداية القرن 19م في ازمة عميقة وشاملة تظافرت الأسباب الداخلية والخارجية على زيادة استفحالها، دخول أمراء البيت الحسيني في مرحلة صراع دموي من أجل الاستحواذ على السلطة.[3]

كانت تونس ولاية ضعيفة في إدارتها وفي إمكانياتها في النصف الثاني من القرن 19م وكان نظام الحكم مستبدا حكم فردي مطلق وغير مقيد لا بدستور ولا بقوانين فقد كان الباي يركز كل السلطة في يديه رغم أنه لم يكن قد تمرن على فنون الحكم،[4] واستعانته بأقرباء ومقربين من المماليك فقد كانت القرابة والمحاباة هي القاعدة في إسناد الحكم[5]. وكان نظام الحكم كما يقول أحمد أمين " الحاكم حاكم بأمره واجب الناس إليه من يجمع له المال من حلاله وحرامه، والعدل والظلم متروكان للمصادقات، فإن تولى بعض الأمور عادل عدل، وكان العدل موقوتا بحياته. ونظام القضاء والإدارة

---

[1] أحمد عبد السلام، مواقف إصلاحية في تاريخ تونس قبل الحماية، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، 1887م، ص 120.

[2] الطاهر واعزيز وآخرون، الإصلاح والمجتمع المغربي في ق 19م، (د.ط)، (د.ت)، ص 416.

[3] مفيد الزيدي، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، (د.ط)، 2010م، ص 232.

[4] جلال يحى، المرجع السابق، ص265.

[5] الشاطر خليفة، تونس عبر التاريخ (الحركة ا لوطنية ودولة الإستقلال)، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، (د.ط)، 2010م، ص 12.

والجيش والضرائب وجباية المال وانفاقه على النمط العتيق البالي، وكثير من الأمور تنفذ بالأوامر الشفوية"[1]

تربع أحمد باي على العرش 1837م وسيطرة وزيره مصطفى خزندار على الدولة فقد تولى هذا الأخير منصب وزير المالية والوزير أكبر بين 1837م و1873م وعرفت سياسته بسوء التصرف واختلاس الأموال، مما ساهم في تفاقم الأزمة المالية للبلاد التونسية.[2]

انخفاض الإنتاج الفلاحي في تونس حيث أهمل الفلاحون الأراضي الزراعية نظرا لكثرة الضرائب على الإنتاج الحبوب والزيتون وقلة الإنتاج، أما على المستوى الصناعي فقد تدهورت الصناعة بالبلادالتونيية نظرا للمنافسة الأوروبية، فمثلا صناعة الشاشية التي كانت من أهم موارد الرزق لسكان المدن لقيت منافسة قوية من المعامل الأوروبية فرخص المنتوج مما أضر بالحرفيين التونسيين الذين أصروا على اعتماد الآلات التقليدية ذات التكلفة العالية.[3]

أما الحالة الاجتماعية: فكان سكان تونس يتوزعون بين المدينة والريف والصحراء، فسكان المدن يقتصرون في معاشهم على الحرف البسيطة وعلى التجارة وكان سكان الريف مزارعين وفلاحين ويعيشون في عزلة تامة أما الأدوات التي يستخدمونها في زراعتهم فكانت شبيهة بتلك المستخدمة في القرون الوسطى ، بينما عاشت الفئة الثالثة وتشكلت من البدو و أشباههم و سكان المضارب والخيم على الحصاد ومساعدة أهل الريف في الزراعة، لكن سرعان ما كانوا يلوذون بالفرار إلى عمق الصحراء عندما تتعرض تونس لجفاف أو لزيادة الضرائب.[4]

---

[1] أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، لبنان، (دط)،(د–ت)، ص 105.

[2] الشاطر خليفة، المرجع السابق، ص 14.

[3] أحمد أمين، المرجع السابق، ص 149.

[4] سمير أبو حمدان، موسوعة عصر النهضة، خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية ،دار الكتاب العالمي، لبنان، (د.ط)، 1993، ص 17.

لقد تزايدت الهيمنة الأوروبية على العالم العربي الاسلامي، ففرنسا كانت قد شرعت في احتلال الجزائر سنة 1830م، وبدأت بمد نفوذها الاقتصادي في تونس وذلك بتقديم القروض لها حتى تتدخل في شؤونها المالية وفرض معاهدة تجارية عليها لتمهّد طريقها للسيطرة عليها واحتلالها.[1]

حرص إنجلترا على أن تحصل على مركز ممتاز في تونس، وحصول بريطانيا على امتيازات تجارية فيها، بإبراز تبعية باي تونس لها التي يعتبرونها امتداد طبيعيا لصقلية استطاعت فرنسا بدبلوماسيتها أن تقنع الدول الأوروبية برغبتها في احتلال تونس[2].

ظهور شخصيتين مهمتين أثرتا في الحياة السياسية والعمرانية والاجتماعية لتونس الأول محمد باي الذي نظم الحكومة وكانت له وزارة في العمالة والمال والحرب والبحر والخارجية، والثاني خير الدين باشا الذي تولى الوزارة الكبرى 1873م[3] ومعايشته للحضارة الأوروبية ولمسه تأثيراتها واكتمال معرفته في سفراته للباي لدى العديد من مماليك أوروبا مثل فرنسا والسويد وروسيا[4] كما ربط علاقات ودية مع الدول الأجنبية فعقد معها معاهدات صداقة تحسبا للعدوان الأجنبي (الفرنسي) ولذلك رغب في أن يحصن الدولة بهذه الاتفاقيات الدولية وقد ورث وضعية مالية سيئة وقروض للدولة بفوائدها[5].

لقد ازداد نقود الأجانب في توسيع تونس مع ازدياد حاجة الدولة للأموال اللازمة لتنفيذ مشاريعها، ومع زيادة نمو الحركة الرأسمالية في أوروبا وازدياد غزو بعض العناصر الأوروبية إلى ما وراء البحار وخاصة إلى تلك الأقاليم التي كانوا يحصلون فيها على حماية و امتيازات معينة ، ولم يكن معنى ذلك أن معاملة الأجانب في تونس كانت معاملة حسنة، فكثيرا ما كان الباي ورجاله يسيؤون معاملتهم، ويرفضون تنفيذ تعهداتهم حيالهم، وكانت هذه الطريقة التي يعامل بها الباي وسلطانه الأجانب في اقليمه

---

[1] صلاح زكي أحمد، أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث، مركز الحضارة العربية، القاهرة، (ط1)، 2010م، ص31.

[2] ياغي إسماعيل أحمد محمد، المرجع السابق ، ص ص: 346، 149.

[3] عبد الكريم غلاب ، قراءات في تاريخ المغرب العربي ، ج3 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ،ط1، 2005م ،ص89.

[4] صلاح زكي محمد ، المرجع نفسه ،ص31.

[5] عبد الكريم غلاب، المرجع نفسه، 90.

سببا في تدخل الحكومات الأوروبية لديه، وقيامها بالضغط عليه ومحاولتها لحماية رعاياها، والعمل على تغيير الأوضاع الموجودة في تونس، حتى يتمكن الرعايا الأجانب من العيش في ظل نظم معقولة[1] .

كان ارتباط الأطماع الاستعمارية في تونس خلال القرن 19م بالتنافس الأوروبي على سيادة البحر الأبيض المتوسط واشتداد الصراع بين فرنسا وإيطاليا وبريطانيا للسيطرة على تونس، وذلك لاحتلالها مكانة استراتيجية هامة في المغرب العربي، بحيث كانت إيطاليا تطمح لإنشاء إمبراطوريتها في البحر الأبيض المتوسط. فسعت إلى الهجرة إلى تونس واستعمارها لرؤوس الأموال كذا بغية القنصل الإيطالي التدخل في الشؤون الداخلية للباي.[2]

[1] جلال يحي ، المرجع السابق ص 263

[2] خليفة شاطر ،المرجع السابق ص ص: 7، 28.

الفصل الأول :

الإصلاحات السياسية و العسكرية

المبحث الأول : الإصلاحات السياسية

المبحث الثاني : الإصلاحات العسكرية

الفصل الأول : الإصلاحات السياسية و العسكرية .

لقد كان الإصلاح السمة البارزة لتونس منذ أقدم العصور، فقد نوه بعض العلماء بتنظيمات قرطاج السياسية، وما يجب التأكيد عليه أن القرن 19م يعتبر قرن الإصلاح في تونس لما عرفه من مصلحين أمثال أحمد باي ، محمد باي، وخير الدين باشا وبعض البايات من إصلاحات تعتبر رائدة في الإيالة التونسية.

المبحث الأول : الإصلاحات السياسية

1)عهد الأمان:

كانت هناك مشكلة في إصلاح وسائل الحكم وإشراك الأهالي في تقرير أمورهم وأمور بلادهم بأنفسهم، فكان معنى ذلك إعطاء سلطات دستورية وظهور الباي بمظهر التحرر وبمظهر المستجيب لمطالب العصر ولمطالب القناصل الأوروبية، فأصدر أول دستور أو قانون أساسي في تونس عرف باسم "عهدالأمان"

مفهوم عهد الأمان:

هو عبارة عن ميثاق أو قانون أو دستور[1] برز في عهد محمد باي[2] في9 سبتمبر 1857م، "منحه الباي لسائر أهل المملكة والسكان"[3]، وهو أول دستور في تونس[4]، كتبه الباي بخطه من

[1] – دحماني توفيق ، دراسة في عهد الأمان، القانون الأساسي والعسكري للجزائر، دار العثمانية،ط1، 2009،ص27

[2] –محمد باي: هو باي تونس (1855م–1859م) على عهده عرفت تونس اصلاحات جمة منها اصداره لعهد الأمان 1857م. ينظر: زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث،دار النهضة، لبنان، (د–ط) ، (د–ت)،ص458.

[3] – أحمد بن أبي الضياف ، المصدر السابق،ج4، ص231.

[4] – الحبيب تامر، المرجع السابق ،ص23.

خلال ما قاله : «صح من كاتبه المشير محمد باشا باي والله على ما نقول وكيل[1]» وأقسم على احترامه وأن لا تصح ولاية ملك على تونس إلا بعد القسم على احترامه[2].

وقد أدت لإصداره عدة ظروف، فالدولة العثمانية طالبت بتطبيق فرمان التنظيمات الذي أصدره السلطان عبد المجيد عام 1839م[3]، كما كان سفراء الدول الأجنبية يضغطون من جانبهم على الباب العالي مطالبين بسرعة تطبيق هذه التنظيمات التي تحفظ حقوق رعاياهم في كافة الولايات العثمانية، واستغلت فرنسا وانجلترا ظروف صدور الحكم على يهودي في تونس بالإعدام، فضغط القنصل الفرنسي ليون روشي *Leon Rochée* والقنصل الإنجليزي ريتشارد وود *Richard Wood* على الباي منتقدين الحكم الصادر مطالبين بتطبيق فرمان التنظيمات الخيرية، ووصل الأمر لتلويح القنصل الانجليزي بأن الأسطول البريطاني في مالطة مستعد للتدخل عندما يطلب منه ذلك، كما هاجم وزير خارجية فرنسا في 20 جويلية1857م تصرف الباي في القضية التي حكم فيها بإعدام اليهودي[4].

كما أن مضمون سياسة التنظيمات في تركيا هو إصلاح 1857م في تونس بعد مشاورات طويلة تدخل في كل أطوارها قناصل الدول وتدخل فرنسا تدريجيا لفرض سلطتها على البلادالتونسية، وقد كان إيقاع البلادالتونسية في الدين عاملا من أقوى العوامل في تحقيق تلك السياسة.

– تضمن عهد الأمان إحدى عشرة مادة أهمها:

[1] – أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص244.

[2] – يونس درمونة، تونس بين الاتجاهات، (د ط)، (د ت)،ص151.

[3] – محمد بيرم الخامس التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج2، دار صاد، ط1 ،(د ت)،ص155.

[4] –شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1977 ، ص125.

يضمن فيها الباي حقوق الرعية وأمانهم على أحوالهم وكرامتهم وأعراضهم[1] وحرية الشعائر الدينية[2] كما لا يجير الرعية على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته ولا تمتهن مجامعهم ويكون لهم الأمان من الإداية[3]، وإعلان حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وعدالة الضرائب[4].

منح الاحتكارات التجارية (في البند التاسع) ،وحق الامتلاك لغير المسلمين (البند العاشر) وإنشاء محكمة جنائية مستقلة (البند السادس) ،إضافة إلى إنشاء محكمة للفصل في القضايا المتعلقة بالتجارة (البند السابع)[5]. كما يضمن أيضا تحقيق العدالة والمساواة الكاملة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، ولكن النفوذ الأجنبي تجلى في مواد هذا الأمان ،فهناك التأكيد على المساواة بين أهل الذمة وأهل تونس، حيث لا ضرورة لذلك إذ أن الإسلام قد تناول هذه الأمور بالتفصيل وأكد حقوق الذمتين وصانها، وكذلك منح هذا العهد أبناء الجاليات الأجنبية حقا مطلقا في الاتجار وامتلاك العقار والأراضي لا اختلاف بينهم وبين أهل تونس في تلك الحقوق[6].

وقد خصت القاعدة الخامسة منه شؤون الجيش وتنظيم الخدمة العسكرية بالقرعة وفي نفس الوقت أصدر الباي قانون لإثبات العسكر بالقرعة مستمدا من القاعدة المذكورة.

وانتدب لهذا العمل وزير البحر أمير الأمراء خير الدين وأمير الأمراء إسماعيل صاحب الطابع وأمير الأمراء محمد عامل الساحل والكاتب محمد الباجي المسعودي واستعانوا بالقانون العثماني والقانون الفرنسي، لاختيار ما يصلح منه للقانون التونسي الجديد وتم عملهم وسموه، المصباح المفسر في

---

[1] – زاهية قدورة المرجع السابق ،ص458

[2] – عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ج3،المركز الثقافي العربي،المغرب،ط2009،2،ص552.

[3] – يونس درمونة، المرجع السابق،151.

[4] – الطاهر عبد الله ، الحركة التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، (1830م–1956م)، دار المعارف، تونس، (د ط) (د ت)،ص23.

[5] – عبد الله العروي، المرجع نفسه،ص552.

[6]– زاهية قدورة ، المرجع نفسه، ص458.

ترتيب ثبوت العسكر وكان الانتهاء منه في آخر عهد محمد باي وتم طبعه بعد وفاته وقد تضمن البنود التالية:

تركب القانون من خمسة أبواب وخمسين فصلا على أربعة فصول وهي:

1)-وجوب الخدمة العسكرية على كل رجل من أهل البلاد.

2)-لا يزال العسكر إلا بالقرعة الشرعية.

3)-مدة الخدمة العسكرية لا تزيد عن ثمان سنوات.

4)-كل من خرجت عليه القرعة يمكن أن يسرح بعوض[1].

وفي هذا الجو قام الشيخ بن أبي الضياف الوالي بصياغة نصوص عهد الأمان بالاسترشاد بما جاء في التنظيمات الخيرية العثمانية ،وفي موكب حضر فيه ممثلو الدول الأوروبية وكبار موظفي الدولة وأعيانها قرأت نصوص عهد الأمان[2].

يعتبر هذا الدستور محاولة للتوفيق بين الاتجاه الإسلامي متمثلا في الشريعة الإسلامية وبين القوانين العصرية في البلاد الأوروبية[3].

والظاهر أن إصدار هذا الأمان على ذلك النحو بما فيه من إقرار يفتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام الأجانب لم يرض أبناء تونس ومن هنا وجدنا أن قناصل الدول الأجنبية قد حضروا الحفل الذي تلي به هذا العهد[4].

[1] – الشيباني بنبلغيث، الجيش في عهد محمد الصادق باي (1859م-1882م)، تق: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث، صفاقس، (د ط)،1995، ص ص: 60،61.

[2] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص117.

[3] –اسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبكية ،الرياض ، (ط1)، (د ت)،ص 140.

[4]– زاهية قدورة، المرجع السابق، ص457.

ثم أعطى الباي عهده على تطبيق ما جاء فيه ليعلن رسميا في اليوم التالي 10سبتمبر من السنة المذكورة: لا جدال في أن هذا العهد مثّل خطورة في اتجاه تقييد سلطة الباي إلا أنه جاء تلبية لمطالب الجالية الأجنبية، ومن كان في حمايتها، وبعد أن تعددت مساعي القناصل وتهديدات تجسدت في ظهور بوارج بحرية على شواطئ تونس، فمهما يكن من تعاطف النخبة التونسية مع هذه الإجراءات التي تسجل أن الجالية الأجنبية اندسّت داخل الدولة وبدأت تسخّر لمصالحها[1].

لا نستطيع أن نؤكد أن عهد الأمان نفّذ وطبق بصورة واضحة، ولكنه كان دستورا يرجع إليه كلما كانت السلطة مستقيمة في تونس[2].

يعتبر هذا العهد مجرد إعلان عن مبادئ تلته عدة إجراءات تطبيقية وهكذا تأسس من أعيان العاصمة المجلس البلدي[3].

والحقيقة أن صدور عهد الأمان في وسط هذه الظروف والملابسات إن دل على شيء فهو يدل على زيادة تدخل الدول الأوروبية في سياسة تونس الداخلية وقد كسب الأجانب بمقتضى هذا العصر مزايا عديدة من حيث مساواتهم بالوطنيين وفي حق العدل والتقاضي وغير ذلك ممن كانوا محرومين[4].

كان عهد الأمان بداية لإنشاء دستور جديد 1861م ، وكنتيجة لتطلع رجال الإصلاح إلى النهوض بواقع تونس حضاريا وعسكريا ،ولحماية بلدهم من تحرشات الأساطيل الفرنسية والانجليزية، وفي نفس الوقت استعملت الدول الغربية وفرنسا تحديدا هذه الموجة الإصلاحية لحماية مصالح الرعايا الأجانب اليهود التجارية خاصة في البلاد التونسية.

[1]– عبد الله العروي، المرجع السابق، ص552.

[2] – عبد الكريم غلاب، المرجع السابق،ص89.

[3] – عبد الله العروي، المرجع نفسه، ص552.

[4] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص117.

مرت تونس بمرحلة دقيقة من تاريخها، احتاجت فيها إلى حاكم يتولى أمرها و يصلح أحوالها، و هنا بدأ محمد الصادق عهده باتخاذ إجراءات لوضع الأسس التي قام عليها عهد الأمان، و هذا الأخير اعتبر كمرحلة تمهيدية لإنشاء دستور 1861 م، و كان بمثابة أول دستور عربي إسلامي يظهر في تونس.

ب. دستور 1861 م . وأهم تنظيماته:

بعد وفاة **محمد الثاني** تراجع العمل بهذه الإصلاحات التي قام بها ابتداءًا من عهد **مصطفى خزندار**[1]الذي لبس النشان الحسني[2] ، حيث قلده الباي لغير البيوت الملكية و الأميرية في سنة 1273هـ .1856م و أصدر له في ذلك ظهيرا كريما تضمن عبارة صريحة في اعتباره واحد من آل بيته، و كان هذا الوزير قبل ذلك على وجل من سيده.[3]

انصرف مصطفى خزندار عن إدارة الحكم تحت نفوذ العابثين بالسلطة .[4] إلا أن دوره الخطير برز بشكل كبير في عهد محمد الصادق باي و في سنة 1859 م ، تولى محمد الصادق باي

[1]) مصطفى خزندار: هو يوناني الأصل و الولادة فقد ولد في أحد جزر اليونان سنة 1817 م و بيع صغيرا في أسواق اسطنبول مع أخ له،ثم بيع مرة ثانية إلى بايات تونس فتربى في قصور الأسرة الحسينية الحاكمة في تونس حيث تعلم الإسلام و علوم الدين صحبة أحمد باي الذي نشأ معه في قصر أبيه و تولى شؤونه قبل أن يصل إلى الحكم . ينظر: شيباني بنبلغيث ، الجيش التونسي، المرجع السابق ، ص 68.

[2]) النشان الحسني : هو خاص بآل البيت الحسيني فهو أرفع الأوسمة التونسية مقاما و أعلاها قدرًا و هو عبارة عن نشان مستدير مرصع بالياقوت ليس به كتابة و لا شارة مماثلة لحاشية هو نشان إفتخار ، إخترعه المشير أحمد باي في حدود سنة 1839م ، و ذلك لمقصد سياسي له يرمي لتحقيق وراثة ملك تونس في آل البيت الحسيني ، ينظر. محمد بن خوجة ، المصدر السابق ، ص 105.

[3]) محمد بن خوجة، المصدر نفسه ،ص 106.

[4]) عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 90.

الحكم بعد وفاة أخيه محمد الباي الثاني ، فدخل تحت حكم النظام الدستوري خاضعا للحركة الإصلاحية، و بدأت الإنجازات الهامة تتحقق على صعيد العمل السياسي و الإجتماعي.[1]

و عمل محمد الصادق على تطبيق أصول الدستور سنة 1860م فأنشئت مجالس قضائية ووضعت قوانين جنائية تطبيقية .[2]

و لا شك أن الباي كان يحاول في ذلك الوقت و إصداره هذا الدستور إرضاء الأجانب عامة، و الفرنسيين خاصة، ذلك أنه انتهز فرصة زيارة نابليون الثالث الجزائر لكي يعرض عليه هذا الدستور قبل إصداره، ثم أعلن الباي بعد ذلك الدستور في تونس.[3]

و يعني أن الحكومة كانت ضعيفة آنذاك، و أن المجلس لم يكن يتوقع منه أن يقاوم التدخل الفرنسي، ومع ذلك فقد رأى الفرنسيون في المجلس خطرا على أعمالهم، إذ بدا أنه سيقوي الروح الوطنية.[4]

تميز محمد الصادق بصفات كانت توحي بأنه ضعيف الشخصية مما أتاح الفرصة لمصطفى لتولي شؤون الدولة السياسية و المالية ، حيث تميزت سياسية هذا الوزير، بالنفوذ المطلق للدولة.[5]

إلا أن أمر الوزير مصطفى خزندار انتهى بالعزل من منصبه و محاسبته ، بعد ست و ثلاثين سنة قضاها في قصر باردوا، و كانت محاسبته على يد صهره خير الدين الذي حل محله في الوزارة الكبرى،و عزل و صودرت أعماله أمواله.[6]

---

[1]) الطاهر عبد الله، المرجع السابق ، ص 21.

[2] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 228.

[3]) جلال يحي، المرجع السابق، ص 228.

[4]) زاهية قدور، المرجع السابق ، ص 460.

[5] أحمد ابن أبي الضياف، المصدر السابق ، الجزء 05، ص ص : 03-204.

[6]) بيرم الخامس محمد ، المصدر السابق، ص ص:214-215.

و بعد عزل مصطفى خزندار من منصبه سنة 1878م تولى من بعده المصلح **خير الدين** .[1] و هو شركسي الأصل من أسرة إباضة، بيع عبدا في سوق الرقيق [2] و كانت تونس حين حمل إليها خير الدين .كسائر بلاد المشرق مقرا لحضارة قد هرمت.[3]

و تربى في بيت نقيب الأشراف و إتنهى به المطاف إلى قصر باي تونس الذي دخل وهو في السن السابعة عشر سنة 1837م ، أصبح مملوكا لأحمد باشا باي الذي قربه و حرص على تربيته و تعليمه، كما تولى وزارة العمالة 1861م و في سنة 1857 عين خير الدين وزير للبحر .[4]

كانت إفادته من الاحتكاكات برجال السياسية ، ورجال الأعمال الأكثر تقدما في السلم الحضاري لتونس بحيث فترته تحتوي على مجموعة من الإصلاحات السياسيةو القضائية و الاقتصادية و كذلك الاجتماعية.[5]

ومنها قيامه بإصلاح ميناء حلق الوادي، و محاولته تغيير نظام حكم الدولة بإنشاء مجلس الشورى للقوانين.[6]

و يعتبر خير الدين الناطق باسم جماعة المصلحين أمثال **ابن أبي الضياف** .[7] و بيرم الخامس [8]، اجتهد هو الآخر في تنظيم الدولة على أسس جديدة يقتبس منها من نظم الدول الأوروبية

---

[1]) خير الدين هو سياسي و مفكر إصلاحي لقب بأبو النهضة التونسية الحديثة، بدأت حياته مملوكا في أحد بيوت الأشراف، تقلد عدة مناصب من وزير إلى رئيس الوزراء إلى الصدر الأعظم، كان ضد تجارة الفساد ، و كانت نظرته متطورة إلى الواقع ينظر: الزركلي خير الدين الأعلام ، ج2 ، دار العلم للملايين ، بيروت ،ص 98.

[2]) رشيد داودي، رواد الإصلاح، منشورات عبد الكريم بن عبد الله، ، تونس، 1983،ط2، ص 22.

[3]) أحمد أمين، المرجع السابق،ص 161.

[4] شيباني بنبلغيث، المرجع السابق ، ص 71.

[5] أحمد أمين، نفسه، ص 163.

[6] محمد بن خوجة، المصدر السابق، ص 119.

[7] نفسه، ص 119.

[8]) محمد الهادي الشريف، المرجع السابق ، ص 99.

و الفرنسية و ذلك من خلال كتاباته في كتاب **أقوم المسالك في معرفة أحوال المماليك** .[1]بحيث كان تأثيره إيجابي و ذلك من خلال تحدثه عن الحرية و التي تعتبر منشأة واسعة النطاق و العرفان و التمدن بالمماليك الأوروبية. و يذهب إلى القول بأن ثمة شيئين مرتبطان بالحرية الأولى و الأهم هو نقل نظم الحرية الأوروبية إلى المواطن المسلم الحاكم و المحكوم، وترغيبه فيها، و الثاني هو وسيلة لمحاولة بيان و إيضاح أن كل هذه النظم و ما يتصل بها من مفاهيم و قد وجدت في الإسلام ، و لها مقابل في الشريعة و لكنها لم تطبق إلا نادرا و لم تحترم.[2]

و الملاحظ أن هذه الحرية الشخصية أو المدنية هي التي كانت توافق ما يسميه المسلمون عدلا و إنصافا، و إحسانا أي أن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام و القوانين، بحيث لا يجوز الحكم على الإنسان بل القوانين هي المحكمة.[3]

فظهور النوع الثاني فهو الحرية السياسية التي من خلالها يتدخل الرعايا في الأمور السياسية للوصول إلى أفضل حال، كما كان حرص و تدخل خير الدين في النظم الدستورية الأوروبية و على أن بعضها ما هو معروف لدى فقهاء المسلمين من اعتماد آراء أهل المعرفة و أهل الحل و العقد[4] في شؤون الدولة [5].

---

[1])أقوم مسالك في معرفة أحوال الممالك: هو عبارة عن كتاب ألفه خير الدين التونسي حيث بث فيه الروح الإصلاحية، و عالج القضايا بفكر ثابت و نفس إصلاحي. ووصف الحالة التي عليها أوروبا وكتب له مقدمة قيمة بين فيها الأسباب التي جعلت العالم الإسلامي في تخلف مادي و أدبي، و بين ما وصلت إليه فرنسا من إزهار و كتب عن الاستبداد و الحكم المطلق و الحرية و الشورى و المسؤولية الحكومية، و ما يقوم في وجه التنافس المطلوب بينهما ينظر: الطاهر عبد الله، المرجع السابق ، ص 22.

[2]) صلاح زكى أحمد، المرجع السابق ، ص 33.

[3]) خير الدين التونسي ،أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك، تق :محمد الحداد ، درا الكتاب المصري ، القاهرة ، 2012م ، ص 74.

[4]) أهل الحل و العقد : هي الولاة و عليه القوم الذين بيدهم تصريف الأمور ، ينظر: خير الدين التونسي ،نفسه ، ص 22 .

[5]) أحمد عبد السلام ، المرجع السابق، ص ص: 129-130.

و بالإضافة إلى التوضيح الذي قام به خير الدين من حيث إطلاق الحريات لجميع رعاياه. باختلاف أولئك الرعايا و انتساب قسم منهم إلى فئات متضامنة من الدول الأجنبية .[1]

و من الواضح أن خير الدين في كتابه أقوم المسالك كان مقتنعا بأن النظم السياسية السائدة في أوروبا الغربية في عصره هي التي ستؤدي إلى ازدهار الأقطار على اختلاف مواقعها و أديانها، و هي التي ستكفل الإصلاح الشامل و لذا فهي التي ينبغي للأمة الإسلامية أن تقتبسها و أن تعتبرها موافقة للنزعات البشرية المشتركة بين البشرو مصالحها و حاجات يتفق فيها الناس جميعا، على اختلاف أديانهم و عاداتهم.[2]

كما راح الكثير من المفكرين في تأكيد فكرة ضرورة الاقتباس من الغرب كحل للحالة التي وصلت إليها الأمة الإسلامية.[3]

استعمل خير الدين كلمة اقتباس للحديث عن موقف الانفتاح و التفاؤل الإيجابي و جعله قانونا مطردا في التقدم و التأخر، و كما جرت عادة الله في بلاده أن العدل و حسن التدبير و التراتيب المحفوظة من أسباب نمو الأموال و الأنفس و الثمرات، و بضدها يقع النقص في كل ما ذكرنا كما هو معلوم من شريعتنا، و التواريخ الإسلامية[4]

[1]) مفيدة محمد إبراهيم، عصر النهضة العربية بين الحقيقة و الوهم، دار مجلاوي، الأردن، ط1، 1999م ص ص: 370-371.

[2] خير الدين التونسي، المصدر السابق، ص 149.

[3] سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 85.

[4]) خير الدين التونسي، نفسه، ص 18.

و يعد نظام الشورى هو أفضل نظام لإصلاح الحكم في البلاد التونسية كما يراها خير الدين، و ما يلاحظ أن هذا النظام نشأ في الأمم المتمدنة بعد ثمرة جهد طويل و صراع بين الحاكمين و المحكومين، غالبا ما تنتهي بالعنف و القتل و الدم، و نادرا باللين و الحكمة .[1]

أما نظرته بالنسبة للعدل، فهو يعد ذلك مبدأ لإصلاح نظام الحكم كما عمل به الأوروبيين، إضافة إلى مبدأ المساواة الذي كان سببا من أسباب تذمنهم، يرى خير الدين الحكام المسلمين إذا عملوا بهاته المبادئ الإسلامية يمكن إصلاح نظام الحكم على أيامه.

كان إنشاء مجلس شورى القوانين من أهم المشروعات التي عمل فيها خير الدين باشا ،

و لقد اصطدم هذا المشروع برجال الدين الذين حاولوا الإصرار على المزج بين الدين و الدولة و عدم الاقتباس من الغرب كما اصطدم بأصحاب النفوذ و السلطات و خاصة الباي ، يقول أن يسير بالأمور في طريق العدالة و النزاهة و الإخلاص.[2]

هذا الدستور حد من سلطة الباي و كذلك نص على وراثة العرش ، و قضى بتشكيل مجلس استشاري مكون من ستين عضوا يعيّنه الباي لمدة خمس سنوات، و اعترف بالفصل بين السلطات القضائية و التشريعية و التنفيذية، و أكد مبادئ عهد الأمان، و قد عاون هذا المجلس الباي في إعداد القوانين و الميزانية شرط أن يوافق عليها .و قد تم بالفعل تعيين المجلس و كان خير الدين رئيسا له من (1881-1883).[3]

[1]) ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة و التاريخ الإسلامي، الحياة الدستورية ، الكتاب الأول، دار النفائس، بيروت ، لبنان ط1، 1974، ص 63.

[2] جلال يحي، المرجع السابق، ص 271.

[3] زاهية قدورة، المرجع السابق ، ص 459.

ثانيا : تنظيمات دستور 1861م:

أما فيما يخص تنظيمات الدستور سنة 1861م ، فقد نظمت السلطات العامة الميثاق الأساسي و بات نوعا من الإعلان عن حقوق وواجبات الإنسان والمواطن ، و يستدعي النظر بصورة خاصة فيه أنه منح الأجانب نفس الحريات التي يتمتع بها المواطنون و نفس الحقوق المدنية التي تتفق مع صفتهم الأجنبية.

كما يمنح هذا الدستور السلطة التشريعية للأمير على ألا يتجاوز القوانين وأن يكون مسؤولا عن أعماله أمام المجلس الأعلى (الهيئة التشريعية)، أما الوزراء فلا يستطيعون اتخاذ قرارات لها صفة الأهمية العليا ، أي ما تعلق منها بالنظام الشرعي القائم في تونس، إلا بعد الحصول على موافقة المجلس الأعلى و هم فوق ذلك مسؤولون أمامه و هكذا نجد أن نظاما برلمانيا قد قام في البلادالتونسية ، يمارس السلطة التشريعية فيه رئيس الجهاز التنفيذي بالتعاون مع المجلس الأعلى المألف من 60 عضوًا ينتقي الأمير منهم عشرين من كبار موظفي المملكة و أربعين من وجهاء البلاد التونسية و يتجدد خمس 1/5 عددهم كل عام و يحل محل الذين انتهت عضويتهم ، وآخرون بالقرعة من قائمة أربعين مرشحا يقترحها المجلس و يوقعها رئيس الدولة.[1]

أمّا أعضاء المجلس فلا يجوز عزلهم إلا في حالة ثبوت ارتكابهم الخيانة، و لقد كان هذا المجلس هو حارس الدستور و الحكم الأعلى في تقييم الدستور و القوانين و هو الذي يصوت على الميزانية و الضرائب، و استمر هذا النظام حتى سنة 1864م حين واجه أفدح النتائج لنقص لم ينتبه له و هو مسألة الديون التي لم يرد ذكرها فيه و استغلت الحكومة ذلك ، فعقدت قرضا من باريس سنة 1863م ،وبأسوأ الشروط و بجانب الوضع المالي و بالتالي ظرفا حرجا، عمد معه الباي، لما وجد نفسه في المأزق ، إلى انقلاب حقيقي فرفع الضريبة الشخصية ضد إدارة المجلس من 36 إلى 72 قرشا ووسع

[1]) عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة ، تر: تق : سامي الجندي ، دار القدس ، لبنان،ط1، 1975م ، ص 31.

كثيرا نطاق شمولها ، مما أدى إلى انتفاضة شعبية . هزت البلاد عدة سنين و اضطر الباي إلى تأجيل مراسيمه لكن الثورة استمرت بفضل انطلاقها الذاتي.

و لذلك صمّم على إقامة نظام دكتاتوري واقعي دون أن يصدر أي نص قانوني يلغي أو يعلق الدستور و لقد أجابه على ما وجه إليه من إنذارات أنه لم يكن أبدا في نيته إلغاء الدستور.[1]

بحيث كان صدور هذا الدستور فرصة مناسبة للرأسماليين الأجانب، الذين استغلوا هذه الإصلاحات و حصلوا على امتيازات كبيرة في مختلف المجالات التصنيعية و الخدمة، و كذلك الحصول على الأراضي الزراعية و امتلاكها ، بالإضافة إلى الحصول على امتيازات التنقيب عن المعادن المختلفة، و كانت هذه الامتيازات في معظمها من نصيب الفرنسيين و البريطانيين و الإيطاليين .[2]

لقد جاء عهد الأمان و دستور 1861م كنتيجة حتمية لتطلع رجال الإصلاح إلى النهوض بواقع تونس، بعد صعود أوروبا حضاريا و عسكريا لحماية بلدهم من تحرشات الأساطيل الفرنسية و الإنجليزية ، و في نفس الوقت استعملت الدول الغربية و فرنسا تحديدا هذه الموجة الإصلاحية لحماية مصالح الرعايا الأجانب في البلاد التونسية و لحماية مصالح رعاياها التجارية.

[1] عبد العزيز الثعالبي، المرجع السابق ، ص 32.

[2]) أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا) ، دار النهضة العربية، لبنان ،ط1، 2004م،ص 94.

المبحث الثاني: الإصلاحات العسكرية

يعتبر البايات(أحمد باي ، محمد باي ، محمد باي الصادق) أول من تزعموا نهضة تونس خلال ق 19م ، فقد ساهموا بشكل واضح في هذه النهضة، و جاءت إصلاحاتهم المختلفة نتيجة لتأثرهم بما رأوه من تطور في أوروبا خاصة في المجال العسكري.

أولا: إصلاحات المشير أحمد باي العسكرية (1855م).

تعددت محاولات الإصلاح في البلاد التونسية في القرن 19م مع أحمد باي [1] نتيجة تأثره بعدة عوامل:

حرصه على إصلاح الجيش و عصرنته ،و خاصة أن فرنسا احتلت الجزائر سنة 1830م و أصبح جيشها يشكل خطرا على البلاد التونسية، إضافة إلى تأثره بما شاهده خلال زيارته لفرنسا من تقدم و خاصة في تنظيم جيشهم فأراد أن ينشأ جيشا على النمط الفرنسي.[2]

فهيأت له الزيارة التي قام بها إلى فرنسا فرصة الاطلاع على تقدم المدينة الحديثة الاقتناع بإدخال انقلاب جديدة في حياة الشعب ، و بمجرد عودته إلى تونس وضع مشروعات هذا الانقلاب الذي كان يرجوا من ورائه تدعيم أركان دولته ليضمن لها التقدم و يحفظها من اعتداء الدول عليها.[3]

---

[1]) أحمد باي : هو أحمد بن مصطفى باي، عاشر البايات الحسينيين بتونس، تولى حكم البلاد التونسية، سنة 1837م إلى غاية 1855م قام في فترة حكمه بالعديد من الإصلاحات في المجال العسكري و الاجتماعي . ينظر : سهام شابي، الفكر الإصلاحي لخير الدين التونسي (1225هـ - 1307 هـ) (1810م-1889م) من خلال كتاب أقوام الممالك في معرفة أحوال المماليك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في المغرب الحديث و المعاصر ، جامعة الوادي ، 2013-2014،ص 3.

[2] حازم القصوري، دراسات و أبحاث في التاريخ و التراث و اللغات، العدد17، 2013/07/4278.

[3] الحبيب تامر ، المرجع السابق، ص 23.

فقام أحمد باشا بتأسيس مدرسة عسكرية و هي " المكتب الحربي بباردو" لتكون بداية النهضة في تونس و لتخريج الضباط الفنيين و المهندسين والموظفين و قد كان ضمن هذه المدرسة مكتب المهندسين و هو مكتب تقني في تونس ، أو مكتب العلوم الحربية، و قد جلب إليها أساتذة مستشرقين في إيطاليا و فرنسا و انجلترا و كان من بين هؤلاء الأجانب المستشرق الإيطالي الضابط الأمير كاليفاريس، و بدأت هذه المدرسة في تدريس الرياضيات و الهندسة و التعبئة الحربية، كما تولى إدارتها خير الدين التونسي.[1]

توسع أحمد باي في ترتيب العساكر النظامية، كما توسع في التسليح و إحداث التجهيزات العسكرية و الإنشاءات الحربية برية و بحرية، و أنشا مصانع للذخيرة و دار لصناعة السفن[2] ، ثم استمر في تطوير جيشه حيث اتجه إلى جيش المشاة و كون منه عدة فرق، و بنى له عددا من القشل، مثل قشلة باردوو قشلة غار الملح ووزع هذه الفرق على المنشير و القيروان ، و كانت كل فرقة مكونة من 3000 جندي و بذلك وصل العدد الإجمالي لكل جند من الفرق إلى 2600 جندي سنة 1853م و هو ما سمي بالجيش النظامي [3] فكون جيشا قوامه 65 ألف رجل [4] استطاع من خلاله تكوين أسطولا تونسيا ضخما.[5]

و في سنة (1270هـ-1853م) أرسل أحمد باشا جيشا من 14 ألف عسكريا بجميع لوازمهم الضرورية و الحربية و فرقا شراعية و ستة سفن منها باخرتان لإعانة الدولة العليا في حرب القرم.[6]

[1] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص ص: 17،18.

[2] يونس درمونة، المرجع السابق، ص 16.

[3] الشيباني بنبلغيث، الجيش في عهد محمد الصادق ،المرجع السابق ، ص 51.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 139.

[5]) محمد مظفر الأدهمي ، تاريخ الوطن العربي الحديث ،دار أيلةللنشر،عمان (ط.1) ،2014،ص127.

[6] محمد بيرم الخامس، المصدر السابق ،ص 138.

ثانيا : إصلاحات محمد باي العسكرية (1855م-1859م)

آلت وراثة العرش الحسيني إلى محمد باي 1855م، و ذلك حسب الطريقة الوراثية ، لكن شخصية هذا الباي و تكوينه تختلفان عن سلفه، و ابن عمه أحمد باي ، فهو قريب من الأمية، و هذا راجع لجهله و عدم استلامه الحكم طويلا، فكانت سياسته في تنظيم الجيش مخالفة و مغايرة تماما عمن سبقه إلا أن عهده تميز بعملين بارزين هما:

أولهما: صدور عهد الأمان الذي كانت القاعدة الخامسة منه تخص الجيش.

ثانيهما: التنقيص من الجيش الذي بناه أحمد باي طيلة فترة حكمه.

1- **التنقيص من الجيش:**

كان محمد باي غير راض عن سياسة أحمد باي العسكرية ، فهو يرى أن تكاليف الجيش باهظة، و لا فائدة من الاحتفاظ بهذا العدد المرهق للخزينة و المكلف ماليا ومن ثم وجب التنقيص من الجيش و الإبقاء على ما يضمن الأمن في البلادالتونسية، لهذا من مصلحةتونس أن يسرح بعض الفرق و لا يبقي إلا ما هو لضرورة الأمن ، فكون الجيش من ثلاث فرق على النحو التالي:

- فرقة مكونة من كتيبة الخيالة و الفرقة السابعة و الأولى سابقا.
- فرقة مكونة من الفرقة الثانية و الثالثة و الرابعة سابقا.
- فرقة مكونة من الفرقة الخامسة و السادسة سابقا.

أما ما بقي من ضباط زائد على الفرق الثلاث فإنه سينظر في أمره و أصدر أمرا في ذلك وجهه إلى وزير الحرب مصطفى آغا.[1]

[1] الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص 58.

بدأت عملية تسريح الجيش على فترات متتالية ، و شملت في البداية الجنود الذين طالت مدتهم أو ضعف بدنهم، و ترك راتبا كاملا لكل من أصيب في بدنه سواءاكان ضابطا أو جنديا.بعدتسريحه ، و من بقي من الضباط زائد على مقدار العسكر سرحه و أبقى له نصف راتبه.[1]

و بعد الانتهاء من عملية التنقيص هذه بقي عدد الجنود حاملي السلاح حوالي 40000 جندي نظامي و كتيبة من الخيالة ، أي حوالي 5000 فارس ووصل عدد المسرحين من المتضررين و غيرهم سنة(1275هـ-1858م) إلى 9700 متضرر و حتى الحراسة بباردو سرح منها أكثر من النصف و هذا العدد يساوي ثلثي الجيش الذي كان تحت السلاح عند توليه الحكم ،كما تخلى عن معظم أفراد البعثة العسكرية الفرنسية التي كانت تهتم بتدريب الجيش.[2]

و شعر محمد باي العلاقة بين الجنود و الضباط كان فيها استبداد و سوء الاستعمال للسلطة، فأصدر أمر سنة 1855م، ينص على احترام حقوق الجنود وعدم استغلالهم في الأعمال الخاصة، أو ضربهم أو سجنهم من طرف الضباط.

2) عهد الأمان:

منح محمد باي في شهر سبتمبر 1857م، ما يسمى قانون عهد الأمان، لسائر سكان تونس، و قد خصت القاعدة الخامسة من هذا العهد شؤون الجيش و تنظيم الخدمة العسكرية بالقرعة .

كان عهد محمد باي بالرغم من القصر مدة حكمه قد تميز بسياسة خاصة في الميدان العسكري .[3]

[1] أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 258.

[2] الشيباني بنبلغيث ،المرجع السابق، ص 58.

[3] المرجع نفسه، ص ص:59، 60.

ثالثا: الهياكل و المؤسسات العسكرية التي تهتم بالجيش في عهد محمد الصادق:

1) **الهياكل الإدارية:**

تنطوي الوحدات العسكرية في الجيش النظامي التونسي تحت إدارة وزارتين هما:

وزارة الحرب للجيش البري ، ووزارة البحر بالنسبة لجنود البحرية، أما الفرق الغير النظامية فهي تحت إدارة دواوين خاصة، وتحت نظر وزارة الحرب و كانت الوزارات قد تركزت بشكل واضح بأسمائها الحديثة في عهد أحمد باي الذي رتب خطط الوزراء أول من لقب بذلك وزير العمالة (الداخلية) مصطفى خزندار ثم أحدث منصب الوزير الأكبر ووزير الخارجية ، وزير الحرب ووزير البحر[1] ، ثم أوجد الصادق باي ثماني وزارات ، الوزير الأكبر ، الوزير المباشر وزير العمالة ، وزير الخارجية ،و وزير القلم و باش كاتب ،وزير المال، وزير الحرب ، وزير البحر .[2]

أ) **وزارة الحرب :**

قد توطدت وظيفة وزير الحرب ، منذ بداية عهد الصادق باي و ذلك بعد صدور القوانين الخاصة بكل وزارة ومن بينها قانون وزارة الحرب الذي يعرّف مهمة هذه الوزارة بأنها : " هي التي تتلقى سائر ما يرد من الجنرالات و الرابورات،وما يطلبه العسكر من المهمات و غير ذلك، مما يرد من العسكر ليرفعه إلى الملك و كذلك يبلغ لهم ما يصدر من الملك فيما ذكر و عليها الاحتفاظ على ما ذكر و ضبطه بالدفاتر"

و ينقسم هذا العمل إلى أقسام كل قسم له رئيس، فيختص القسم الأول بضبط أسماء العساكر بالدفاتر يختص القسم الثاني بضبط ما يلزم العسكر ، أما الثالث فهو يضبط أسماء الصبايحية بالحاضرة و الأوجاق و القسم الرابع فهو مختص في تدقيق الحسابات بالوزارات.[3]

[1] الشيباني بنبلغيث ،نفسه ، ص 77.

[2] محمد بن خوجة ،المصدر السابق، ص 124.

[3] الشيباني بنبلغيث، المرجع نفسه، ص 77.

و يتولى وزارة الحرب ، وزير برتبة فريق و قد تولى هذه الوزارة زمن الصادق باي خمسة وزراء و هم: مصطفى آغا و محمد خزنة دار و أحمد زورق و رستم وسليم و يوجد مقر الوزارة في باردو حيث مقر الحكم.

ب) **وزارة البحر**: تأتي هذه الوزارة بعد وزارة الحرب و هي ذات وظيفة مزدوجة مدنية و عسكرية، فهي تهتم بالدخول و الخروج عبر الموانئ للمسافرين و البضائع المصدرة و المستوردة، يشرف عليها بشكل مباشر جنود البحرية.

ينص قانون عمل البحر بأن :"عملها يتعلق بحلق الوادي و أبراجه و حصونه و آلات دفاعه و حاميته، و يوجد مقرا الوزارة بباردو و لها أقسام بحلق الوادي و ميناء تونس حيث يوجد نائب الوزير في مباشرة الأمور المدنية و العسكرية و يتولى شؤون الوزارة وزير البحر برتبة فريق، و تولاها في عهد الصادق باي ستة وزراء هم على التوالي: خير الدين باشا و إسماعيل كاهية و رشيد محمد خزندار و مصطفى بن إسماعيل و أحمد زروق [1].

2) **الدواوين و المجالس الحربية:**

هذه المجالس تشرف على جزء من الجيش و هو الذي يضم العناصر الغير النظامية مثل ديوان عسكر الحنفية و يباشر و يشرف و يهتم بالعساكر التي هي من أصل تركي و تدعى بعسكر الحنفية و يباشر هذا الإشراف تحت نظر الوزارة الكبرى ، ثم ديوان الشيوخ عسكر زواوة، حيث يتولى أمور هذا النوع من الجند تحت نظر وزارة الحرب، و لكل ديوان رئيس يدعى الأغا .أما المجالس الحربية فقد أحدثت أساسا بعد إحداث القوانين و تنظيم عمل الوزارات في عهد الصادق باي و مهمتها قانونية قضائية يتبعها كل الجنود و أهمها:[2]

أ) **مجلس الحرب**: هو يتركب من ستة أشخاص و رئيس و يتكون أعضاءه طبقا لرتبة المحكوم عليه مهمته فصل قضايا أفراد الجيش.

[1] الشيباني بنبلغيث المرجع نفسه، ص 77.

[2] نفسه، ص 78.

ب) **مجلس أمحال الباي:** مهمته قانونية قضائية، و يتركب من ستة أشخاص يرأسه أكبر عضو في المحلة من الضباط و يمضي حكمه في الجنايات الخفيفة و أما السجن الطويل أو عزل موظف أو قتله لا يمضي إلا بمجلس تونس .[1]

3) **الأطر القانونية :**

1- **إحداث القوانين العسكرية:**

أحدثت في عهد الصادق باي ، مجموعة من القوانين الخاصة بشؤون الجيش المختلفة، و ذلك في إطار الإصلاحات السياسية و القضائية المستمدة من عهد الأمان و من الدستور . و هذه القوانين عديدة و يختص كل قانون بناحية معينة من الجيش أو أحد عناصره و هي: قانون وزارة الحرب، قانون وزارة البحر، قانون عسكر الصبيحة ، قانون خدمة المخا زنية في السفر و الإقامة ، قانون عسكر الرديف ، هذا مشروع قانون كتبه كاليفاريس مدير مكتب الحرب في عهد أحمد باي ، و يتضح من هذا العدد الهائل من القوانين أن الدولةالتونسية في عهد محمد الصادق أوجدت أطر الجميع هياكل الجيش الإدارية و القضائية توالت في الصدور و يعتبر هذا الاهتمام بالقوانين تحولا مهما في الحياة العسكرية التي كانت تفتقر لأبسط قواعد التنظيم القانوني [2].

2) قانون التجنيد :

في سنة 1858م كلفت لجنة مكونة من أربعة أعضاء يرأسهم خير الدين بإعداد قانون للتجنيد في تونس و أعلن القانون فعلا سنة 1860م و استفاد من ترجمة القانون العثماني و القانون الفرنسي الخاص بالتجنيد، و صدر هذا القانون في ستة أبواب و خاتمة .و اختير له عنوان هو : المصباح المفسر في إثبات دخول للعسكر ، و رغم أن التجنيد في الغالب كما تعرفه الموسوعة العسكرية : هو إلزام المواطنين بالخدمة العسكرية . فإن تونس اعتبرته فرض كفاية، و استخدمت لذلك طريقة القرعة بين البالغين السن القانونية و هي ثمانية عشرة سنة و قد عرف في ذلك التاريخ بقانون القرعة لأن التجنيد يتم طبقا لإجراء القرعة ، و شمل قانون التجنيد القرعة و الإعفاء و العوض .[3]

[1] الشيباني بنبلغيث، المرجع نفسه، ص 79.

[2] نفسه، ص 81.

[3] الشيباني بنبلغيث، المرجع نفسه ، ص 82.

أ) **القرعة:**

اختلف قانون القرعة في تونس عن القانون العثماني، حيث يعتبر العمر القانوني للقرعة من 18 إلى 25 سنة، و مدة الخدمة العسكرية خمس سنوات، و تتم عملية القرعة بعد إحصاء سائر سكان البلاد الذكور، من الرضيع إلى الشيخ المسن، مع بيان سن كل واحد. بحيث تحصى سائر سكانها و دوائرها من الرّحل و المقيمين.[1]

ب) **الإعفاء و العوض:** شمل الإعفاء من التجنيد، بعض المدن و القبائل، و بعض الحالات الفردية. و زيادة على هذه الإعفاءات ، فقد أوجد القانون طرقا أخرى للتخلص من التجنيد و هو فكرة العوض و هذا نوعان .

النوع الأول: تعويض شخص بآخر و يشترط في العوض بالغير موافقة الباي على التعويض على أن يكون المعوض معلوم الوطن و المسكن.

النوع الثاني: العوض بالمال و هذا تعتبره بعض الدول بديلا عن الخدمة العسكرية الإلزامية.[2]

كان الجانب العسكري يمثل هيكل للدولة بالنسبة للبلاد التونسية حيث اختلفت الاصلاحات العسكرية بين بايات تونس ،فقام المشير أحمد باي بإنشائه المدرسة الحربية بباردو وحرصه على اصلاح الجيش وعصرنته ،أما محمد باي الذي رأى أن تكاليف الجيش قد أثقلت كاهل الخزينة التونسية ،فقام بتنقيص الجيش وذلك عن طريق عملية تسريح الجيش على فترات متوالية ، أما محمد الصادق باي فكان حرصه على اقامة الهياكل الادارية والمؤسسات العسكرية التي تهتم بالجيش.

عديدة هي الاصلاحات التي خاضها البايات في تونس ويبقى أهمها عهد الأمان الذي ينص على تحقيق العدل بين الرعية ويؤكد على حقوق الأجانب في المملكة التي تسمح لهم بالتدخل في شؤون تونس ودستور 1861م الذي يعتبر دستور تونسي ينص على تنظيم الحياة السياسية بالفصل بين السلطات الثلاث ،أما الاصلاحات العسكرية فقد تمثلت في اصلاح الجيش الذي يعتبر هيكلا

[1] الشيباني بنبلغيث، المرجع نفسه ، ص 83.

[2] المرجع نفسه ، ص 85.

للدولة والعمود الفقري لها ،من خلال تأسيس الجيش النظامي على يد أحمد باي وما آل اليه الجيش في عهد محمد باي و محمد الصادق باي والدور الذي لعبه في وقت كانت البلاد التونسية تتخبط في أزمات سياسية ومالية خانقة.

الفصل الثاني :
الإصلاحات الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية
المبحث الأول : الإصلاحات الإقتصادية
المبحث الثاني : الإصلاحات الإجتماعية
المبحث الثالث : الإصلاحات الثقافية

الفصل الثاني : الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

عملت تونس على إعادة تحديد نفسها قصد التصدي للتدخل الأوروبي في أمورها و إعادة سيطرتها على مختلف أجزاء الدولة، و ركزت في إصلاحاتها على المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و أهم مظاهر التجديد في تونس، تكوين اللجنة المالية و إصلاح الجوانب الاجتماعية والقضائية و تطوير الحركة الفكرية بتأسيس جامع الزيتونة و المدرسة الصادقية .

المبحث الأول : الإصلاحات الاقتصادية :

تمثلت الإصلاحات الاقتصادية في تطوير الزراعة و إصلاح النظام الضريبي و السماح للأجانب بالتدخل في النظام المالي مما نتج عنه تشكيل لجنة مالية من 6 أعضاء فرنسيين و بريطانيين و إيطاليين بهدف مراقبة الخزينة و التدخل في شؤون الدولة ، و بروز نخبة مثقفة تدعو إلى الإصلاح المالي و الصناعي من أبرزهم خير الدين تونسي.

أولا : الأوضاع الاقتصادية:

1) **تطويرالفلاحة:**

اشتهر شمال الإيالة بزراعة الحبوب حيث القسط الأوفر من المنتوج متأت من هذه الجهة، و كان الإنتاج الإجمالي للبلادالتونسية يتراوح قبيل الحماية بين مليونين و ثلاثة ملايين قنطار و كانت الأراضي الأكثر خصوبة بين أيدي أقلية من مقربي الباي أغلبهم من الحكام . وهم ملاكون متغيبون يعيشون في الحاضرة و يؤجرون أراضيهم الشاسعة لمزارعين أو لزامة لم يتورعوا بدورهم عن الأثرياء على حساب صغار الفلاحين .[1]

أما جهة الساحل فكانت الفلاحة فيها تتركز أساسا على غرس أشجار الزيتون ، و قد بلغ إنتاج زيت الزيتون في كل من السوسة و المنستير سنة 1880م (140000) هكتار ، فيما قدر

[1]) علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص ص: 17،18.

مجموع إنتاج البلاد 210000 هكتار و كانت واحات الجنوب و بالأخص واحات الجريد مكانا ممتازا لزراعة النخيل ، حيث كانت التمور التي يتراوح انتاجها السنوي بين 200 و 300 ألف قنطار يمثل أهم مورد في الجهة .[1]

و قد لعبت القبائل دورا هاما في اقتصاد البلادالتونسية بتعاطيها لتربية الأغنام فهي بذلك توفر الصوف و الجلود التي تعتبر مواد أولية لصناعة عتيقة يعيش منها جزء لا يستهان به من السكان في مدن عديدة كتونس و القيروان و غيرها.[2]

ثانيا: الإصلاحات المالية:

أ) **اللجنة المالية الدولية:**

كانت المالية في تونس عام 1881م تخضع لنظام رقابة أجنبية بعد أن هيمنت عليها منذ 1869م كل من فرنسا و انجلترا و إيطاليا و أمام عجز الحكومة التونسية على تسديد ديونها إتفقت هذه القوى الأوروبية على جعل مالية الإيالة التونسية تحت نفوذها حتى تحمي مصالح مواطنيها مقرضي الباي. و بتحريض منها أسس الباي محمد الصادق سنة 1869م لجنة مالية دولية حددت صلاحياتها بمقتضى قانون صدر في مارس 1870م فقدرت ديون البلاد التونسية ب 125.000.000 (مائة و خمسة و عشرون مليون فرنك) ووقع تقسيم مداخيل الإيالة غلى قسمين : خصص القسم الأول منها لنفقات الدولة و الثاني لتسديد الديون، و كانت هذه اللجنة متكونة من التونسيين و الأجانب على امتداد خمس و عشرين سنة تقريبا أي من 1870م إلى 1884م. وزارة مالية فعلية لكل مداخيل الإيالة حيث أنها كانت زيادة على إدارتها و تصرفها في المداخيل المخصصة لتسديد الديون تراقب موارد الدولة مراقبة مباشرة، و كانت هذه اللجنة تضم جهازين أساسيين : اللجنة التنفيذية و لجنة المراقبة.[3]

---

[1]) الشايب قدادرة، الحزب الدستوري التونسي و حزب الشعب الجزائري (1934-1954) دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة، 2005 -2006 ، ص 34.

[2]) قارة فاطمة ، موقف الطرق الصوفية التونسية من الحماية الفرنسية (1881-1939) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تاريخ معاصر ، جامعة الجزائر 2، 2011-2012، ص38.

[3] شايب قدادرة، المرجع نفسه ، ص 32.

1) **اللجنة التنفيذية :**

تتألف من ثلاثة أعضاء، و كان يرأسها الوزير الأكبر بمساعدة عضو تونسي، و متفقد مالية فرنسي يعينه الباي ككاهية للرئيس بعد تزكية حكومة الجمهورية الفرنسية . و كانت هذه اللجنة تمثل الجهاز المركزي لإدارة مكلفة بجباية الضرائب المخصصة لتسديد الديون التونسية كما تعتبر في الوقت ذاته وزارة المالية.لحكومة الباي و هذا ما يخول لها إعداد ميزانية البلادالتونسية.[1]

2) **لجنة المراقبة:**

و تتركب من ستة أعضاء منتخبين يمثلون مقرضي الحكومة التونسية اثنان من فرنساو إثنان من إنجلترا و إثنان من ايطاليا و لهذه اللجنة الحق في مراقبة كل العمليات التي تقوم بها اللجنة التنفيذية، و التثبت فيها و المصادقة عليها إن اقتضى الأمر.

و تفوض اللجنة المالية الدولية مجلسا إداريا للتصرف في المداخيل الخاصة بتسديد الديون ،و كان هذا المجلس يتألف من خمسة أعضاء ، عضو تونسي تعينه اللجنة التنفيذية، و أربعة يمثلون المقرضين (فرنسي، انجليزي، إيطالي، أوروبي، من أي جنسية كان) و يعمل المجلس الإداري تحت إشراف اللجنة التنفيذية و لجنة المراقبة التي ترفع تقريرا حول تصرفه إلى اللجنة المالية الدولية بصفة دورية، أما مصلحة الجمارك فلم تكن من شمولات هذا المجلس لأن اللجنة المالية رأت أن تسند إدارتها إلى موظف خاص نظرا لأهميتها و كانت اللجنة المالية الدولية غير مكترثة بمصالح البلاد التونسية حيث كان دورها ينحصر في الدفاع عن مقرضي الباي و تأمين ديونهم فقط، و في هذا المجال نجحت إلى حد كبير ، ففي سنتي 1871م تحصل المقرضون على فائض سنوي 5% [2]. أي ما يقابل 25 فرنك على كل سهم 500 فرنك و ذلك بالنسبة لجميع سنداتهم و على امتداد السنوات العشر السابقة للحماية أي بين 1871 و 1881م كان معدل الفوائض يقدر ب 4.733% في السنة . و هذا العبء يكلف البلاد التونسية أكثر من ستة ملايين فرنك سنويا.

و في حالة عجز في المداخيل المخصصة لتسديد الديون تجبر الحكومة التونسية على تغطيته بخصم جزء من إعتماداتها الخاصة . و علاوة على ذلك، فإن اللجنة المالية لا تسمح بأي تغيير في نظام

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق ، ص 10.

[2] شايب قدادرة، المرجع السابق ، ص 33.

الضرائب، تفاديا لكل ما ينجم عن ذلك من أخطار لأن كل تغيير سيؤدي في أمد قصير إلى نقص في المداخيل ، و في مثل هذه الظروف كان من المفروض على الحكومة الباي الإبقاء على نظامها الجبائي التعسفي.[1]

3) **الضرائب التونسية :**

كانت الضرائب التونسية في سنة 1881 م ثقيلة جدا، حيث كانت تسلط على الأشخاص وتوظف على المنتوجات الفلاحية و البضائع التجارية. وقد عرفت البلادالتونسية صنفين من الضرائب : ضرائب مباشرة و تشمل المجبى و العشر و القانون[2] و ضرائب غير المباشرة [3].

و كانت الضرائب المباشرة تمثل وحدها حوالي نصف ميزانية الإيالة أي ما يساوي 5.460.000 فرنك من جملة 11.265.465 فرنك و هو ما يمثل معدل المداخيل الحاصلة في الخمس سنوات السابقة للحماية .

و لم تكن هذه الضرائب موزعة توزيعا عادلا بل كانت تسلط أساسا على الفئات الفقيرة و الكادحة من السكان. و بناء على هذا التمييز فقد أعفى الكثيرون من ضريبة المجبى كما استطاع الأثرياء التملص من أداء بقية الضرائب و ذلك برشوة جباتها أو وجهاء القصر. و يشمل الإعفاء بصفة عامة كبار الفلاحين و المقربين من الباي . و في هذا السياق يقول **جان غانياج** في كتابه" أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية" : «إن الضرائب المباشرة تكشف بوضوح عن طبيعة النظام الإقطاعية ذلك أن هذه الضرائب لم تكن تسلط على الرعايا بناء على مواردهم المقدرة أو الحقيقية بل

---

[1] علي محجوبي، المرجع السابق، ص 11.

[2]) المجبي : هي ضريبة شخصية أقرها محمد باي سنة 1856م و هي تسلط على كل السكان الذكور البالغين ، و كانت هذه الضريبة ثقيلة جدا ، وتمثل أكبر قسط من عائدات الحكومة.

العشر: هو أداء عيني على الحبوب تمس بالدرجة الأولى سكان سهول مجردة و جهة تونس، و قد بعثت إدارة خاصة لجمع هذه الضريبة تسمى الرابطة.

القانون : هو أداء خاص بالأشجار الزيتون و النخيل و يؤخذ نقدا على كل شجرة في الساحل و الجريد، أما في الوطن القبلي و ضواحي مدينة تونس فقد أخذ شكل أداء على المحصول. ينظر علي المحجوبي، المرجع نفسه، ص 12.

[3] شايب قدادرة ، المرجع السابق، ص 34.

حسب نفوذهم أو قدرتهم على المواجهة فقد كانت القبائل المتمردة معفاة على حساب السكان المستقرين . مثلما كان الضعفاء يدفعون ضريبة الأقوياء و الفقراء يدفعون ضريبة الأغنياء».

أما الضرائب الغير مباشرة فكانت تفرض على التجارة و قد استغلت الحكومة سهولة جمعها لمضاعفة الأداءات و قد كانت المحصولات[1] و الرسوم الجمركية و اللزامات تمثل أهم هذه الضرائب.[2]

و قد أوكلت مهمة جمع هذه الضرائب بالإضافة إلى لزامات البارود و الملح و التبغ للدين عرفوا بعدم أمانتهم و باتباعهم لأقذر الطرق التي تمكنهم من الإثراء على حساب الفئة الكادحة من الشعب.

و علاوة على ذلك فقد كانت البضائع التونسية تخضع عند تصديرها لرسوم جمركية لأنه بحكم الإمتيازات الممنوحة للقوى الأوروبية التي لا تخول للحكومة التونسية الفرص على البضائع الأجنبية عند إستيرادها سوى ضريبة لا تتجاوز 8% من قيمتها، اضطرت تونس إلى الترفيع في الرسوم الموظفة على صادراتها تلاقيا للنقص الحاصل في المداخيل المتأتية من الواردات ، ففي الأصل كانت البضائع التونسية خاضعة عند تصديرها لرسم يساوي 8% من قيمتها ، غير أن هذا الرسم قد يتضاعف إذا أضفت إليه مجموعة من الرسوم الأخرى كالأدوات على حفظ البضائع و صيانتها و فحصها و مصاريف النقل.

و كانت كل هذه الضرائب مشطة بالإضافة إل كونها لا تخدم مصالح البلادالتونسية ذلك أن أغلب مداخيل تونس مخصصة لتسديد ديون الباي و لم تكن في الواقع تحت نظر الحكومة بل كانت خاضعة لنفوذ أجنبي حيث كان يديرها و يراقبها هيكل دولي.[3]

[1] المحصولات : هي أداءات محلية تضم المكوس على اختلاف أنواعها و الحروبة على الكراء و تفرض هذه الأداءات على كل منتوجات الفلاحة و تربية الماشية و الصناعة التقليدية خاصة منها الحبوب و الجلود، بجميع أصنافها ، وكانت تمثل موردا هاما من موارد الحكومة، ينظر علي المحجوبي ،المرجع نفسه،ص11.

[2] المرجع نفسه ، ص 12.

[3] علي المحجوبي ،المرجع نفسه ، ص 13.

ثانيا: إصلاحات خير الدين التونسي في المجال الاقتصادي:

سعى خير الدين إلى إرساء العديد من التنظيمات خلال توليه منصب رئاسة الوزراء (1873م-1888م) علاوة على سلسلة من الإصلاحات شملت قطاعات اقتصادية في مجال: الفلاحة ، الصناعة التقليدية ، التجارة ، المالية ، النظام الجبائي، التوازن الضريبي) [1].

رأى خير الدين أن كثرة الضرائب قد أضاعت الزراعة و جعلت البلادالتونسية خرابا و لم يزرع الناس أرضهم إذا كان نتاج زرعهم ليس لهم ، و كان زارعهم وغير زارعهم يستويان في الفقر، فأصلح النظام الضريبي الذي كان مصدر شكوى الفلاحين.[2]

قسم الأراضي الزراعية إلى المناطق ، وتحرى في إختيار الأمناء و الأعوان لجلب الضرائب، و من سهل عليه دفع الضريبة نقدا فعل، أو محصولا فعل، فألغى الضرائب السابقة التي تراكمت على الناس و صارت ديونا تثقل كاهلهم ، و خفض من قيمتها ، و أبطل الحملات العسكرية التي كانت تتوخى العنف في جمعها.

و شدد على معاقبة المختلسين، و نظم العلاقات بين الملاك و المزارعين و الملاك و الحكومة . مما أحدث إنتعاش ملحوظ إذ أنه حث على استثمار الأراضي الزراعية .[3]

أصدر قانونا للإصلاح الزراعي و شكل ثورة في الأراضي الزراعية ووزع أراضي الدولة على صغار الفلاحين[4] و غرسها بأنواع معينة من الأشجار المثمرة و خاصة النخيل و الزيتون، و كان القانون الذي أصدره ينص على أن زراعة هذين النوعين معفاة من الضرائب على مدى عشرين عاما . و مما يذكر في هذا المجال أن الأراضي المزروعة بلغت مساحتها يوم ترك خير الدين الحكم مليون هكتار، على

[1]) أحمد مالكي، الحركات الوطنية و الإستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان (ط، 2)، 1994، ص 99.

[2] أحمد أمين، المرجع السابق ، ص 167.

[3] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، خير الدين و مشروعة النهوضي، دنيا الوطن ،2010/05/21 .

[4] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 91.

حين كانت مساحتها عند تسلمه الوزارة الستين ألف هكتار .[1] إضافة إلى إصدار ما بين سنتي 1874-1875 قانونا للخماسة يضمن فيه تحديد حقوق الخماس.[2]

نظم الجمرك و رفع ضريبية الاستيراد 5% و خفض ضريبة الإصدار و أنشا المخافر الجمركية لمنع التهريب و نظم الوظائف الحكومية و عين مرتباتها ووضع ميزانية الدولة على أسس ، و ضبط المكتبات في الدواوين ، و أنشأ السجلات للصادر و الوارد، ورتبها حتى يسهل الرجوع إليها.

وجد في إحياء الصناعات المغربية كالنقش على الجص و القباب و كان يأتي بمهرة الصناع من البلاد، و يعهد إليهم بتعليم طائفة من الشبان.

لقد ساهمت هذه الإصلاحات بشكل واضح في رفع اقتصاد تونس و إخراجه من الأزمة التي كان يعاني منها التونسيين. و تخليصها من تبعية الدول الأجنبية .

المبحث الثاني: الإصلاحات الاجتماعية.

عاش سكان تونس أوضاع اجتماعية صعبة أثقلت كاهلهم بسبب النظام السياسي الذي فرضه البايات على الأهالي، فكان هذا النظام عبارة عن مؤسسة تعمل على استغلال السكان عن طريق جمع الضرائب بدعوى الإصلاح، دون أي اعتبار للمصلحة العامة و كانت ا لحصيلة تعود بالفائدة على الحكام مما زاد في تفاقم الجباية و إنهاك السكان ما أدى إلى تدهور الوضع الاجتماعي، و هذا ما دفع خير الدين التونسي الوزير المصلح إلى إصلاح الوضع و إنقاذ السكان . فنظم العديد من الجوانب الاجتماعيةو القضائية.

الجانب الاجتماعي:

قام خير الدين بإصلاح الجانب الاجتماعي فأرجع من فر من الأهالي لكثرة مطالب الحكومة و أسقط ما عليهم من جبايات، فقام بتحديد الضريبة المفروضة على المواطنين منعا لطمع الذين كان يترك لهم أمر تحديد هذه الضريبة بطريقة تعسفية جائرة و متحيزة في أكثر الحالات، و ألغى الحملات العسكرية التي كانت تكلف أموالا باهضة لجمع الضرائب من القبائل الرحل التي اعتادت ألا تدفع

[1] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المرجع السابق.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق ، ص 18.

الضرائب المفروضة عليها إلا عنوة.[1] كما قام خير الدين بالنظر في شكايات من تضرر من الناس على يد الحكومة التي سبقته ورد ظلا متهم، فوضع صندوقا كبيرا في ميدان تونس ليضع فيه كل مظلوم شكوته و أعفاه من التصريح بإسمه، و جعل مفتاح الصندوق معه ، هو الذي يفتحه بنفسه و هو الذي يقرأ الشكايات ، و يوقع فيها بما يراه مناسبا من تحقيق العدل.[2]

و أنشأ أول مجلس صحي لمراقبة الأوضاع الصحية في البلادالتونسية بعد الكوارث الوبائية التي عانت منها تونس[3] و نظم السجون و البلديات أيضا.[4]

إصلاح الأوقاف:

نظم الأوقاف و أعادلها دورها الديني و الاجتماعي، فأنشأ لهذا الغرض جمعية الأوقاف . فكانت هذه الجمعية ذات أبعاد اجتماعية عميقة، و أسند رئاستها إلى " محمد بيرم الخامس" يساعده مجلس خاص بتنظيمها.[5] و طبقا للترتيب الداخلي فإن الجمعية ملزمة بتقديم تقرير عن أوضاعها عند انتهاء كل سنة، و قد أوفى " بيرم" بهذا الالتزام طيلة 5 سنوات من وجوده على رأس المؤسسة انطلق الشيخ " بيرم" في إصلاحه للأوقاف بمجرد تكوينه إدارة الجمعية و توليه رئاستها و جاء عمله على النحو التالي:

إصلاح إدارة الأوقاف:

تكوين جهاز للجمعية من رئيسين و عضوين و كاتبين مهمتها مراقبة الأحباس العامة في تونس و لها نواب خارج العاصمة.

صدرت تراتيب لكل ما يخص إدارة الأوقاف و تكوين جهاز جديد للجمعية من الوكلاء و النواب و العدل و إعادة سلطة المجلس الشرعي على الأوقاف عوض البلدية و الجنود و إعادة تكليف القضاء و العدل بالإشراف المباشر على كل ما يخص الأوقاف.

---

[1] عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، المرجع السابق.

[2] أحمد أمين، المرجع السابق، ص 167.

[3] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 21.

[4] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 298.

[5] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المرجع نفسه.

إسترجاع الأوقاف المفقودة :

بدأ عمل الإدارة الجديدة بإخضاع كل ما بيد الوكلاء القدامى من الأملاك و الأموال و تسليمها للوكلاء الجدد و التعرف على الموقوف و أماكنها كذلك بدأ البحث على الأوقاف بتنظيم دفعة على أقساط.[1]

نتائج الأوقاف الاجتماعية:

تقوم الأوقاف برعاية شؤون الفقراء و الاهتمام بالمعوزين و العجزة و لذلك أصلحت دور الرعاية، و عادت مصاريف الأوقاف لمستحقيها .

إصلاح الشؤون الصحية ، ومن أهم مصاريف الأوقاف ما كان مخصصا لرعاية المرضى و شؤون الصحة، ومن الطبيعي أن يعود المصرف إلى مجاله فوقع الاهتمام بأمكنة الاستشفاء فكان تأسيس المستشفى الصادقي على يد بيرم الذي صارع بنفسه المرض و عرف عن قرب أهمية الصحةو المحافظة عليها.[2]

الجانب القضائي:

كانت النواحي التشريعية و القضائية مضطربة في البلاد التونسية[2] لذلك صرف خير الدين حيزا كبيرا من اهتمامه إلى إصلاح القضاء تنظيما و قوانينا فقد رأى أن تونس تشهد أوضاع سيئة على الصعيد القانوني، بل وجد أنه ليس فيها قانون أو تشريع واحد يثق به الجميع، فالقوانين على المذهب المالكي حينا و على المذهب الحنفي حينا آخر، و الحادثة الواحدة ربما صدر فيها حكمان مختلفان، و إضافة إلى هذا كله فإن الأجانب الموجودين فوق التراب التونسي لم يتقيدوا بأي قانون، لأن مثل هذا القانون لم يكن موجودا . لذلك عهد خير الدين التونسي إلى جماعة من المختصين لدراسة القوانين المعمول بها في كل من الاستانة و مصر و في أوروبا ومن الخبراء القانون الحديث يضاف

[1] الشيباني بنبلغيث، تجربة خير الدين الإصلاحية ، ص 11.

[2] زاهية قدورة، المرجع السابق، ص 462.

إليهم أناس متضلعون في الشريعة [1] بقصد استخراج قانون يتناسب و ظروف القطر التونسي على أن لا يتصادم و التشريع الإسلامي و يتناسب مع ما هو سائد في تونس[2].

لقد تميزت الإصلاحات الاجتماعية بالعديد من الاهتمامات و التطورات بإلغاء النظام الضريبي و إرجاع الأهالي و تكوين جمعية للأوقاف، إضافة إلى إصلاح المجالس القضائية و التشريعية التي خففت على سكان تونس أوضاعهم المتردية .

المبحث الثالث : الإصلاحات الثقافية:

كان رجال الإصلاح بتونس يحاولون البحث على أنجح الوسائل المؤدية إلى اكتساب العالم الإسلامي قوة و ثورة تمكنه من مجابهة الأخطار التي أحدقت به.

ونرى أن كل من المصلحين خير الدين التونسي وأحمد بن أبي الضياف وأحمد بيرم الخامس قد اقتبسوا من النظم الأوروبية من حيث الحضارة والازدهار، أما فيما يخص الحجج الدينية والأدلة الشرعية فهي كانت ترمي إلى الاستدلال على شرعية ذلك الاقتباس وتبلورت أفكار خير الدين الإصلاحية بعد أن عرف أوروبا وأنظمتها وقوانينها[3].

وفي القرن التاسع عشر قام خير الدين بوضع مجموعة من الإصلاحات شملت الجانب الثقافي في ميدان التعلم بتونس، والتي كان لها أثر إيجابي في المجتمع التونسي آنذاك، ويبدأ خير الدين باعتماده على قواعد وأركان ونظم أساسية تمثلت بداية بإصلاح التعليم بجامع الزيتونة وكذلك إنشاء المدرسة الصادقية و المكتبة العبدلية العمومية بالإضافة إلى تشجيعه للصحافة والنشر.

[1] سمير أبو حمدان، المرجع السابق ، ص 46-47.

[2] زاهية قدورة ، المرجع السابق، ص 462.

[3] سمير أبو حمدان، المرجع نفسه،ص21.

إصلاح التعليم بجامع الزيتونة : يعتبر جامع الزيتونة[1] من أقدم الجوامع التي بنيت في الشمال الإفريقي والمغرب العربي ، إذ يعد هذا الجامع نبراسا لتونس والدول المجاورة لها، وتعتبر تونس بكونها قصبة من قصبات العروبة والإسلام لأنها تحتضن هذا الجامع العريق[2]، أما هندسة بناء جامع الزيتونة فإنها موافقة تماما لبقية جوامع عواصم إفريقية الشمالية، ومن البديهي أن المسجد وصومعته كانا في بداية أمرهما على فطرة البساطة والسذاجة لأن التاريخ لم يتكلم على المسجد المتحدث عنه بصفة مسجد جامع، إلا ابتداء من عام 114هـ الموافق لعام 732 للميلاد، ففي هذا العام قام الأمير عبد الله بن الحبحاب والي افريقية من قبل الخليفة بتوسيع الجامع وإحكام وضعه على أساس فخم[3].

أما فيما يخص تسميته بجامع الزيتونة فهناك من يرى أن المسجد سمي بهذا الاسم لأنه بني بالقرب من شجرة زيتون، إذ يقع جامع الزيتونة في قلب مدينة تونس وقد عرف منذ القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين تحولا ليس في هياكلها وفي بناءها وإنما في مناهجها وطرق التدريس فيها استجابة للظروف ومطالب الحياة[4].

عين خير الدين وزيرا مباشرا في ميدان التعليم بتونس في سنة 1870م، كما قام بتعيين الجنرال حسين عضوا في اللجنة المكلفة بمراقبة الدروس في الجامع الأعظم جامع الزيتونة المعمور[5]. كان التعليم بجامع الزيتونة متمركز على تعليم أبناء المسلمين ما لهم وما عليهم، وهذا التعليم ينقسم لفرعين كبيرين: تعليم علوم الشريعة، وتعلم العلوم الوضعية، أما علوم الشريعة فهي: تفسير القرآن، والقراءات والحديث والتوحيد والفقه والفرائض والكلام والتصوف وغير ذلك، وأما العلوم الوضعية:

---

[1] جامع الزيتونة: يعد أعز وأفخر مؤسسة إسلامية تونسية عمت سمعتها المشرق والمغرب، وكان سبب انتساب هذا المعهد الجليل للشجرة المباركة و منذ بدء الخليفة .ينظر: محمد بن خوجة، المصدر السابق،ص283.

[2] جلال يحي، المرجع السابق ، ص ص: 226-227.

[3] رابح فلاحي، جامع الزيتونة والحركة الاصلاحية في الجزائر(1908-1954)، رسالة ماجستير،2007م، قسنطينة، ص34 .

[4] محمد بن خوجة، المصدر نفسه ،ص284.

[5] أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص58.

فهي النحو واللغة والمعاني والبيان والأدب والشعر وآداب البحث، والمنطق والتاريخ والجغرافيا والحساب والمساحة والهيأة، وغير ذلك، وكل واحدة من هذين التعلمين يجري في ثلاث درجات ابتدائية ووسطى وعالية.

فالدروس الابتدائية تزاول بفرعي الجامع، وتمكن مزاولها من الحصول على شهادة ابتدائية تسمى الأهلية، وتعليم الدرجة الثانية تمكن مزاولها من شهادة تسمى التحصيل والتعليم العالي ينتهي بالحصول على شهادة العالمية، وكل هذه الشهادات تمنح لأصحابها بالامتحان عمومي كتابي وشفاهي[1].

وبأمر من خير الدين قام حسين في أواسط ماي 1871م، بتفقد للدروس بالجامع لكن حسين نحا منحى نقديا لها، فلاحظ أنه لم يجد من بين الدروس درسه في تفسير القرآن عكس ما لاحظ كثرة دروس الفقه والنحو التي كانت تشغل نصف الوقت الإجمال المخصص للتدريس، وكما بين الجنرال حسين لخير الدين أن تلاميذه يحتاجون إلى مربي عمومي يعينهم على استخلاص ثقافة موجودة في شتى الدروس التي يتلقونها بالإضافة إلى الاهتمام بطرق التعليم خاصة[2].

لم يقتصر خير الدين على استشارة حسين بل استشار غيره من العلماء ويدل على ذلك مثلا تركيب اللجنة التي عهد إليها بالنظر في ترتيب أحوال الدروس والمشايخ المدرسين والطلبة بالجامع الأعظم جامع الزيتونة، وكذلك أحوال المكتب الجديد الذي صدر في حاضرة تونس لتعليم أبنائها الفنون السياسية، كما جاء في الأمر القاضي بتكوين هذه اللجنة والمؤرخ في 1874م وقد تضمن هذا الأمر أسماء أعضاء تلك اللجنة التي كانت تجتمع كل يوم اثنين برئاسة خير الدين[3]، وهم: احمد بن الخوجة المفتي الحنفي والطاهر النيقر القاضي المالكي، وعمر بن الشيخ قاضي باردو،

[1] محمد بن خوجة ، المصدر السابق، ص192.

[2] أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص59.

[3] أحمد عبد السلام، نفسه، ص66 .

والعزيز بوعتورياش كاتب، ومحمد بيرم رئيس جمعية الأوقاف والعربي زروق رئيس المجلس البلدي[1]، والشيخ المدرس احمد الورتتاني، ولم يذكر حسين من بين هؤلاء، لسبب أي كثرة غيابه عن تونس لكننا نعلم، أن آراءه لم تهمل: فالترتيب الذي أقر في التعليم الزيتوني أخذ بعين الاعتبار المقترحات التي تضمنها تقريره إثر التفقد الذي أجراه بطلب من خير الدين في 1871م، والملاحظ أن القرارات التي اتخذت في ميدان التعليم مطبوعة بالطابع العملي وبمراعاة الممكن وهما ميزتان تغلبان على جميع ما أنجزه خير الدين مدة توليه الوزارة في تونس[2].

ونلمس إعجاب خير الدين بالنظام التعليمي الأوروبي عندما أصدر مرسوما لإصلاح التعليم في تونس سنة 1875م، الذي ضبط بالتفصيل ترتيب التعليم بالجامع الأعظم فقسمه إلى ثلاث مراحل: عليا ووسطى، وسفلى[3].

فعند تولي خير الدين الوزارة كان التعليم التقليدي، الذي مكن البلاد التونسيةفي الماضي من المحافظة على كيانها الروحي والثقافي، قد تدهور كما وكيفا، فالمتمردون على الكتاتيب، أي المدارس الابتدائية التي تعلم القرآن والكتابة والقراءة لم يكن عددهم يتجاوز أربعة عشر ألف في كامل الإيالة[4].

بعد تعيين خير اللجنة الستة بدأت بوادرها في التخطيط لبرامجه وضبط مناهجه وترتيبها على درجات، تتحكم في مبادئها ونهاياتها امتحانات النقل وامتحانات الشهادات، مع جعل المناهج في كل درجة مشتملة لزوما على مواد الرياضيات والطبيعيات، وتنظيم طريقة اختيار الأساتذة بواسطة المناظرات وضمن تلك القوانين قانون في 27 فصل صدر به الأمر سنة (1292هـ- 1876م) الهادف

[1] بيرم الخامس، المصدر السابق، ج2،ص47 .

[2] أحمد عبد السلام، المرجع نفسه ،ص67 .

[3] سهام شابي، المرجع السابق، ص ص33:-34 .

[4] أحمد عبد السلام، نفسه، ص67.

إلى وضع حد للتجاوزات وإصلاح البرامج عرف بقانون خير الدين من جهة كان يؤكد على محاربة الغيابات المتكررة للمدرسين والنهوض بمستوى التعليم ، وأنيطت النظارة بمسؤولية جديدة وهي رفع تقارير دورية على أوضاع التعليم في الجامع الأعظم إلى الوزير الأكبر[1].

المدرسة الصادقية:

وجه أحمد باي عنايته للعلم ، وأعان طلبته لما بقي أثره، وهو أنه اشترى سائر كتب الوزير حسن بن خوجة المبيعة عليه في الدين بثمن له بال واشترى غيرها وأضاف إليها كتب موضوعه في خزانة أسلافه بجامع بيت الباشا، وقال: « وضعها هنا لا فائدة فيه إلا المباهاة » وكانت هذه الكتب عدة علمية في فنون شتى، وكما أمر أحمد الباي أهل المجلس الشرعي وأعيان المدرسين بالاجتماع في الجامع الأعظم، لإيصال الكتب من قصره إلى الجامع[2].

وأباح للمنتفع بهذه الكتب إخراج الكتاب من موضعه لمدة عام فقط[3] بالإضافة إلى تحسين كتب رجعت للحكومة من صلح الوزير السابق تبلغ نحو ألفي مجلد (2000) فألحقها بنحو تحبيس الكتب من أحمد الباشا بالجزائر التي عمر بها صدر جامع الزيتونة، واشترى أحمد باي كتب الشيخ العلامة أبي إسحاق[4] إبراهيم الرياحي بعد وفاته ودفع أثمانها للورثة، وحبسها بالجامع[5].

أحضر الوزير خير الدين القوانين المعمول بها في الدولة العلية المتعلقة بالأحكام، وكذلك القوانين المعمول بها في مصر، وفي الدول الأوروبية وكلف أحد المهرة العارفين باستخراج قانون يناسب ويوافق حالة تونس.

---

[1] محمد الفاضل بن عاشور، أركان النهضة بتونس، تونس، النجاح، (د ط) ، 1965،ص40.

[2] أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج4، ص ص: 49-50.

[3] المصدر نفسه،ج4،ص50.

[4] محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ج2، ص67.

[5] أحمد بن أبي الضياف، المصدر نفسه، ج4، ص50.

وبعد ذلك عقد خير الدين مجلس مؤلف من علماء التونسيين نذكر من بينهم الشيخ أحمد بن خوجة[1] ونجد من ثمرة هذا العمل الإصلاحي إنشاء المدرسة الصادقية نسبة إلى الباي محمد الصادق صاحب السلطة في تلك الفترة، ونظمت هذه المدرسة بمقتضى أمر بتاريخ 12 ربيع الثاني1292هـ .29 ماي1875م. [2]

وتعد المدرسة الصادقية أول مدرسة عربية حاكت إلى حد كبير النموذج الأوروبي، وتعد من أعظم إصلاحات خير الدين في جانب تحديث التعليم العصري، وقد أيده الفقهاء في ذلك فأصدر أمر الباي 1875م، يقضي بتأسيس معهد لتدريس العلوم العصرية[3] وتكوين إطارات إدارية من خلال تدريس الفنون السياسية، التي كان يحتاج إليها الموظفون السامون في إدارة الشؤون العامة[4].

وأنشأت هذه المدرسة لتعليم الفنون الشرعية، كالقراءة والكتابة والقرآن والعقائد والفقه الحنفي والمالكي، والنحو والصرف، والأدب والتاريخ، والخط والمعاني، وتهذيب الأخلاق والحديث بالإضافة إلى دراسة اللغات الأجنبية مثل الفرنسية والإيطالية[5] والتركية[6]، وكانت هذه الدراسة بها سبع سنوات.

اشتملت على الفنون الرياضية كالحساب والهندسة والجبر والجغرافيا والفلك وكونت لجنة لوضع النظام الأساسي للمدرسة الحديثة، واشتمل النظام الأساسي على 82 فصلا، وكانت اللجنة

[1] أحمد أمين، المرجع السابق، ص169.

[2] الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تح: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ص ص: 90 ،102.

[3] محمد بن خوجة، المصدرالسابق، ص310.

[4] أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص71.

[5] بيرم الخامس، ج2، المصدر السابق، ص67.

[6] أحمد أمين ،المرجع نفسه، ص168

برئاسة خير الدين حرصا على انجاز المشروع كما تصوره، واستعان في هذا العمل بعدد من الفقهاء، والعلماء، وفي إعادة تنظيم الدراسة وأعدوا قانون الإصلاح بالزيتونة[1].

و رتب خير الدين لهذه المدرسة معلمين لكل فن وجعلها تقبل مئة وخمسين تلميذ من جميع أبناء قطر المسلمين منها خمسون تلميذ من أبناء العاجزين عن القيام بهم وهؤلاء يسكنون بالمدرسة وزيادة على تعليمهم تقوم بتقديم الأكل والملبس والمسكن مجانا، أما المائة الباقية، فالمدرسة تقوم بأكلهم نهارا مرة فقط وبالتعليم مجانا يلتزم أن تكون ألبسة التلاميذ على شكل واحد[2].

ونتج من أبناء البلادالتونسية ما شهد لهم به الوافدون من أهل أوربا الحاضرون لامتحانهم، ومثل هذه المدرسة ضرورية للمماليك الإسلامية خاصة في مجال العلوم الرياضية ولكن الوزير عزم على إيجاد مدرسة على ترتيب آخر صالح لدخول غير المسلمين فيه.

المكتبة العبدلية (الصادقية):

قام خير الدين بجمع الكتب المبعثرة في المساجد، وأحدث بها مكتبة كبيرة سميت بالمكتبة الصادقية، الواقعة حول جامع الزيتونة، وجعل لها ترتيب لم يسبق لها في البلادالتونسية على نحو التراتيب الجارية في الإستنانة والمماليك المتمدنة[3] ووهب لها من عنده ألف ومائة كتاب مخطوط ونظمها تنظيما حديثا وحسن مطبعة الدولة ووكل إليها نشر الكتب العلمية والأدبية[4].

[1] رابح فلاحي، المرجع السابق، ص39.

[2] بيرم الخامس، المصدر السابق، ج2،ص67.

[3] نفسه، ص68.

[4] أحمد أمين، المرجع السابق، ص169.

تشجيع الطباعة والنشر والصحافة:

ساهمت الطباعة في توسيع ميادين ثقافية ونشر نور العلم بين كافة الشعوب والأقوام، حيث مثلت منبع العلم المنير، فأحدث المصريين جريدة الوقائع، التي شرعت في طبع عدة كتب في الدين وعلوم الشريعة وشبه ذلك[1]. وبمصر اقتدت تونس بها في هذا المجال وأصبحت هذه الأخيرة بيت القصيد[2].

إن المطالع لإعداد الرائد التونسي التي صدرت في سنة 1860م، بتونس في أيام وزارة خير الدين الذي كان جل اهتمامه ومساعيه بالرأي العام في تونس وخارجها[3] وهذه الجريدة كانت أول صحيفة عربية في تونس ولقيت تشجيع من طرف التونسيين لاستمرارها[4].

سعى خير الدين إلى تحسين مطبعة الدولةالتونسية، ووكل إليها نشر الكتب العلمية والأدبية، وأصلح إدارة الرائد التونسي التي مثلت الصحيفة الرسمية للحكومة وشجع على نشر مقالات فيها، وكان ينشر فيها أفكاره السياسية وألزم الموظفين بقراءتها[5].

وفي فترة الجنرال حسين كانت هذه الجريدة تنشر رسائله، حيث حرر حسين رسالة تلخص لرحلته إلى الأقطار الأوروبية والتي كانت موجهة إلى خير الدين الذي بقي بتونس ثم نشرها بحذافيرها في جريدة الرائد التونسي، وهي التي يتميز بها الراوي من خصال دبلوماسية وحذقه للغة الفرنسية

[1] محمد بن خوجة، المصدر السابق، ص165.

[2] المصدر نفسه، ص166.

[3] أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص87.

[4] سمير أو حمدان، المرجع السابق،ص ص:56، 62.

[5] أحمد أمين المرجع السابق ، ص ص: 178، 179.

واطلاعه على العادات الغربية، وهذا يدل على موهبته وبراعته الأدبية الفائقة[1] ثم انقطع الجنرال عن مباشرة المهام العديدة الموكلة إلى عهدته كرئاسة المجلس البلدي بالحاضرة وإدارة المطبعة الرسمية[2].

وتمثل الفترة الممتدة ما بين سنتي (1860–1880م) فترة حاسمة في نشاط الحركة الفكرية بتونس وإن كانت محدودة لا تتجاوز حدود وسط معروف يشمل قسما من الشباب الزيتوني وخريجي مدرسة باردو الحربية، ويعبر عن آراءه في الآثار من كتب وكتاتيب بقيت في ذلك الوقت مخطوطة[3].

إن تأسيس جريدة الرائد وما سبقه بقليل من إنشاء مطبعة رسمية اشترت الدولة جهازها من باريس، مما يدل على تفتح الأواسط السياسية في تونس لمؤثرات ثقافة العصر.

وقد كان حكام تونس حريصين على إصدار جريدة رسمية من بينهم مصطفى خزندار الذي كان يأمل أن تنشر الأخبار التي تفيدهم وتنوه لسياستهم، كما كان هؤلاء الحكام يدرون الأموال على بعض الصحف في عواصم أوروبا لنشر مقالات والمدح لهم ولأعمالهم، ولذلك كان أول ما طبع بتونس في سنة 1860 م بإعانة من الحكومة وفي مطبعتها صحيفتان يديرهما رجل انجليزي هو رشارد هولت Richard Holt وتصدر إحداهما بالإيطالية والأخرى بالعربية، فالأول تزعم أنها تخدم مصالح الحكومة التونسية والإقتصاد التونسي للتعريف بالبضائع التونسية خارج تونس، وبتعريف سياسة حكامها، أما الجريدة العربية فكانت ترمي إلى تربية الشعب وتقوية تعلقه ببلاده وحكومته وملكه وبدينه وتقاليده، هذا ما تعهد به محرر الجريدتين متقيد بتوصيات الحكومة التونسية التي نبهته إلى ملازمة الاعتدال[4] وهذه التوجيهات كانت نفسها التي وجهتها الحكومة إلى الجنرال حسين

[1] أعلام تونسيون، المصدر السابق، ص83.

[2] المصدر نفسه، ص84.

[3] أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص91.

[4] نفسه، ص92.

رئيس المجلس البلدي آنذاك[1] عندما كلفته بالإشراف على الإدارة بعد أن سحب من Holt الرخصة في إصدار الجريدتين الإيطالية والعربية وعوضتهما بجريدة أسبوعية رسمية وهي الرائد التونسي[2].

وفي سنة 1864م وحد الرائد أيام الثورة وبعدها لقي صعوبات من ناحيتي التحرير والتمويل فلم يصدر بانتظام حتى عين خير الدين وزيرا مباشرا في 1871م، فعاد الرائد إلى الظهور بصورة منتظمة وهنا أصبحت الرائد المعبر عن آراء النخبة التونسية المفكرة.

وفي سنة (1261هـ-1874م) دعى محمد بيرم الخامس إلى الإشراف على المطبعة الرسمية فأعطاها دفعا جديدا وكانت الرائد الجريدة الوحيدة التي تصدر بتونس والتي تنشر الأفكار والنظريات الاجتماعية التي ينادي بها محمد بيرم وعصابته الشجاعة والحازمة[3] وأسند محمد بيرم إدارة الجريدة إلى فرنسي مستعرب نشأ في بيروت وتخرج من كلية الياسوعين هو موسور كيرليتي، ووسع نطاق النشر في المطبعة بالإكثار من نشر الكتب الأدبية والتاريخية[4].

استعان محمد بيرم في تحرير الرائد التونسي باجتهاد بعض الأعلام كالشيخ حمزة فتح الله المصري والشيخ محمد السونسي التونسي ونشرت فيه مقالات رنانة حاثة على الجامعة والوحدة والعدل[5].

وساهمت هذه المطبعة في طبع العديد من الكتب القديمة والحديثة ومن الكتب التي طبعتها المطبعة الرسمية في تونس نجد كتاب ختم في الحديث للشيخ صالح النيفر توفي عام 1290هـ-1873م ، وكذلك طبع في عام 1280هـ-1863م كتاب مناقب الأئمة الأربعة للحريفيشي والشعراني، وكتاب

[1] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص21.

[2] أحمد عبد السلام، المرجع السابق ، ص92.

[3] أعلام تونسيون، المصدرالسابق، ص41.

[4] محمد فاضل بن عاشور، المرجع السابق، ص42.

[5] بيرم الخامس، المصدر السابق، ج2 ، ص288.

الموطأ للإمام مالك بن أنس رضي الله عنه توفي عام 179هـ-795م وفي سنة (1281هـ/1864م) طبعت عدة كتب من بينها ديوان سيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه توفي عام (54هـ/653م) وكتاب خاشية علي قطر الندى للشيخ حسين بن عبد الكبير الشريف توفي عام (1233هـ/1817م)

وفي سنة (1283هـ/ 1866م) كتاب الخلاصة النقية في أمراء افريقية للشيخ محمد الباجي المسعودي الذي توفى عام (1297هـ/1879م)[1] وفي سنة (1285هـ/1868م) طبع كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك لخير الدين التونسي واستعان خير الدين بالشيخ سالم بوحاجب وكذلك بصديقه الشيخ محمد بيرم لتحريره[2]، وترجم هذا الكتاب إلى عدة لغات منها إلى الفرنسية سنة 1868م وإلى الانجليزية سنة 1874م وطبع في عام (1286هـ/1869م) كتاب المؤنس في أخبار افريقية وتونس، للشيخ محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي الدينار، كان حيا في عام (1092هـ/1681م).[3]

برزت اصلاحات خير الدين التونسي بشكل واضح وبارز خاصة في المجال الثقافي وذلك عن طريق تأسيسه لمجموعة من المراكز والمعالم العلمية والثقافية والمتمثلة في اصلاح التعليم بجامع الزيتونة وكذا انشاء المدرسة الصادقية والمكتبة العبدلية وكذلك تشجيع الطباعة والنشر والصحافة.

كان لظهور الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية دورا كبيرا في النهوض بالمجتمع التونسي من الازمات والتخلف التي كان يعاني منها ، وذلك عن طريق تطوير الفلاحة ، واصلاح المالية لتسديد ديونها، كما برزت اصلاحات خير الدين التونسي المتمثلة في اصلاحه للنظام الجبائي ،وكانت محاولاته في المجال الاجتماعي تحسين أحوال المجتمع التونسي وذلك بتنظيم الأوقاف وإصلاح المجالس القضائية ،والتشريعية التي خففت على سكان تونس أواعهم المتردية أما فيما يخص

[1] محمد بن خوجة ، المصدر السابق، ص ص:168-169 .

[2] أعلام تونسيون، المصدر السابق، ص172.

[3] محمد بن خوجة، نفسه، ص170.

الاصلاح الثقافي فتمثل في اصلاح التعليم بجامع الزيتونة وانشاء المدرسة الصادقية والمكتبة العبدلية ،وتشجيع الطباعة والنشر والصحافة، من أجل تثقيف وتوعية المجتمع التونسي.

الفصل الثالث :

إنعكاسات الإصلاح على التونسيين

المبحث الأول : المواقف الرافضة للإصلاحات

المبحث الثاني : موقف الدول الأوربية و الدولة العثمانيةمن الإصلاحات

المبحث الثالث : فرض الحماية الفرنسية على تونس

الفصل الثالث: مواقف الأطراف المختلفة من الاصلاحات

لقد عاشت حكومة محمد الصادق باي أزمة مالية في أواخر سنة 1863م، كان من آثارها اتخاذ قرار مضاعفة الضرائب الشخصية و كذا التدهور الاقتصادي الذي بدأت تعاني منه تونس منذ 1830م ،الذي وصل في هذه الفترة إلى أقصاه بحيث طغى على كل محاولات الإصلاح و الذي نتج عن ذلك القرار اندلاع انتفاضة سميت بثورة علي بن غداهم سنة 1864م.

المبحث الأول: المواقف الرافضة للإصلاحات

عرفت تونس ردود أفعال متباينة تجاه الاصلاحات التي قام بها بايات تونس ، بسبب صعوبات تطبيقها و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة التي كان يمر بها المجتمع التونسي ، مما ترتب عنه موجة من الاحتجاجات الرافضة لها و سوف نتناول نموذجا منها :

– ثورة علي بن غداهم 1864م نموذجا:

بعد ما هز قرار مضاعفة الضرائب جموع الشعب القاطبة و رفضته الأعراب عن بكرة أبيهم و عمت البلاد التونسية موجة من السخط على الحكام، سرعان ما انقلبت إلى حركة شعبية نادت شعارات اتخذت فيها كلمة الأعراب و مطالبهم، حيث أثقلت تلك الضرائب كاهلهم و أنهكت قواهم مثل هذه الانتفاضة التي تضافرت جهودها على المطالبة بإلغاء الزيادة في الضرائب و تعيين حكام من المواطنين عوض الموالي الذين أساءوا إليهم ، كما طالبو بإلغاء قانون عهد الأمان و بالمحاكم الجديدة التي تطيل في فصل قضاياهم الطويلة و التي أجبرتهم سابقا إلى التخلي عن زراعتهم و بيعهم و شرائهم كما إتفق بعض منهم على تعيين **علي بن غداهم** بايا عليهم[1].

[1]) عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816م-1871م ،تق: روبير منتران ، الدار التونسية للنشر ، ط1 ، 1972م ، ص 20.

و في سنة 1864م أعلن الصادق باي إيقاف العمل بالدستور سنة 1861م، و عليه فقد تفاجئت الحكومة التونسية بتأزم الأوضاع المالية التي كانت سببها المباشر زيادة في الضرائب من قبل الصادق باي ووزيره الأعلى مصطفى خزندار الذي لم يكن يهم بمعارضة قرار زيادة الضرائب من قبل الأعيان و المحافظين من حاشية الباي و أقاربه و ذلك علما منه أن الباي في غنى عن شؤون الدولة، و بهذا استطاع مصطفى خزندار السيطرة على حكم تونس بعد أن نجح في إبعاد كل منافسيه والطامعين في حلول محله، حيث قام هذا الأخير بزيادة ضريبة الإعانة من 36 إلى 72 ريال تونسي، و ذلك من أجل تغطية المصاريف الباهضة الناتجة عن سوء التسيير و السرقة خاصة من قبل الوزير[1].

إن مضاعفة المجبى لم تكن السبب الوحيد وراء هذه الثورة فإن الوضع كله في تونس يأدي إلى زيادة في أداء المجبى و مجموع التكاليف الجبائية و تعسف العمال و الحكام في الأقاليم لإثراء المماليك و ظهور بطئ في سير العدالة ،و سخط الجنود من أجل تخلف مرتباتهم زيادة عن ذلك العسر الشديد في الحياة الاقتصادية إلى التبذير في النفقات ، من تزايد غضب الشعب على منح المخولة للقناصل الأوروبيين، كل هذه الدوافع كانت باعثة على الخنق و السخط، بحيث كتب علي بن غداهم في 22 يوليو 1864م يقول " إن مطالبه هي نفي الظلم عن المظلوم، و الوقوف عند باب الحق قدر الاستطاعة ....إن ثورة الناس هي لرفع الظلم و نهي البغاة، و العمال الذين طالت أيديهم"[2]

و في أكتوبر 1863م، عمد مصطفى خزندار إلى تأسيس مجلس خاص يضم 25 عضو ، مهمته النظر في الشؤون العامة قبل عرضها على المجلس الأكبر، و بذلك تسنى للوزير الأكبر نقل السلطة للمجلس أضيق من حيث العدد و أكثر إنقيادا و طواعية إليه من المجلس الأكبر، و بذلك

[1] شوقي عطا الله جمل، المرجع السابق، ص 120.

[2]) جان غاياج، ثورة على بن غداهم 1864م الباب 05، لجنة كتاب الشؤون الثقافية ، دار النشر التونسية ، (د ط)،(دت) ،ص 11.

أتيح له التخلص من المعارضة التي كان يتلقاها من حوله في باردو و كان الشعار الذي أعلنه الأعيان و التفت من حوله الثورة عام 1864م. هو "**كفانا مجبى و مماليك و دستور**"

و بالإضافة إلى أن الإصلاحات الجديدة كانت أشد تحريكا لمشاعرهم و أبلغ في إثارة حفائظهم من الاختلال المالي، و من الاضطهادات الجبائية، و إن شدة تعلق أهل البادية بعاداتهم جعلتهم يخافون من كل مستحدث جديد، ولو قيل لهم أنه لصالحهم فهم يخشون أن تزداد به حالتهم سوءا.[1] و علاوة على ذلك فإن هناك شائعات كانت تروج في البلاد و مفادها أن مصطفى خزندار قد باع القطر التونسي الفرنسي، و من دليل ذلك التواطئ الذي كان بين الوزير الأول التونسي و فرنسا وما كان يجري إنجازه من أشغال الكبرى، إضافة إلى ذلك فإن الأعوان الإنجليزيين يؤججون صرام العصب الشعبي بما يروجونه من وشايات ضد الفرنسيين فهم يقولون : "ينبغي أن يبين للشعب (أي الشعب التونسي) شدة وطأة الضرائب و نقل الديون ووفرة المصاريف العمومية التي لا تتناسب بينها و بين طاقة الأهاليين"[2] و كما جرت مراسلات رسمية بين القنصل الفرنسي و الوزير الأكبر التونسي، و بذلك فإن الأحداث كانت مصدقة كما توقعه، إذ كان المجبى محل سخط من كافة أفراد الشعب . و الدليل عن ذلك هو أنه بمجرد ما سعى أعوان الباي في إستخلاصها انطلقت الثورة من عقالها.[3]

و في اليوم 10 مارس 1864م ، وردت برقية من جان ماتير(jean matter) العون القنصلي لفرنسا بصفاقس قنصل تفيد على اتفاق كلمة القبائل على الامتناع من دفع الأداء الجديدة على قاعدة 72 ريالا.

[1] جان غانيانج ،المرجع نفسه ، ص 12.

[2] نفسه، ص 15.

[3] نفسه ، ص 18.

و قد كانت البرقيات القنصلية تشير إلى انتشار الحركة الثورية في القبائل و سائر البلاد التونسية ، و في 22 ابريل 1864م، أفاد القنصل وود أن التمرد أصبح عاما و أن المواصلات قطعت بتونس و سوسة و أن هناك استيلاء من طرف الثوار على القيروان و قيامهم أيضا بقطع الأسلاك البرقية و انقطعت الصلة بين تونس و الجزائر.[1]

و عند ملاحظة فقدان التوازن بين الثوار في كل المناطق الإيالة و انفراد كل مدينة بتزعماتها الثورية، و تشكل مجلس في كل من القيروان و صفاقص لإدارة مدنها، و طرد عمال الباي من كل المدن، ما عدا العاصمة التي سلمت من ذلك، ثم عجز السلطان عن مقاومة شرعية الإنتفاضة و عدم وجود جيش ليقوم بذلك، مما أدى بالباي إلى ترأسه مع المشايخ و رؤساء المدن مطمئنا إياهم و مؤكدا لهم في قرار الذي أصدره بيوم 21 أفريل 1864م بإلغائه مضاعفة المجبى و كذلك إصلاح العدلية وفق العمل المؤقت بما جاء به عهد الأمان.[2]

اتبع مصطفى خزندار سياسة فرق تسد و التظاهر بقبول الأمر الواقع و تحقيق شعارات الثوار و في نفس الوقت أرسل مصطفى خزندار أليقرو (allegro)قنصل الباي بمدينة عنابة إلى القبائل الثائرة . ليثير فيها النزعة القبلية حتى يتسرب بها الملل و تضعف مقاومتها و يتحول بذلك اهتمامها إلى مسائل أخرى، ووقتها يحين تأديتها و القضاء على الانتفاضة شيئا فشيئا. [3]

و لقد قدمت هناك عدة شروح من بينها شرح بوضوح كمبون (campenon)مدير مدرسة باردوا الحربية في رسالته التي بعث بها إلى وزير الحربية الفرنسي بقوله " إن الأعرابي يطلب من سادته ألا يثقلوا كاهله بالضرائب الفادحة، وأن يسوس أموره أقل عدد ممكن المأمورين، وأن تكون العدالة

[1] جان غانياج،المرجع نفسه، ص 21.

[2] نفسه، ص 22.

[3] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 25، 26.

التي تطبق سريعة الإجراءات، خالية من التشعب و لكن لا يوجد شيء من هذا اليوم[1]، و كان امتداد الثورة لم يتبعه التوحد في اتجاهاتها و في مطامحها ذلك أن معظم العروش قد لازمت تلقاءها موقفا سلبيا، فاقتصرت على امتناع من الضرائب و عدم قبول أعوان الجباية الذين تم إرسالهم من طرف حكومة باردوا ، و بعض القبائل قد اعتادت أسلوب النهب و الإغارة على القبائل المجاورة لها في السواحل.[2]

و في غربي البلاد استطاع **على بن غداهم** أن يفرض سلطته على العروش المجاورة لقبيلته كأولاد عيار و الفراشيش، و حاول عقد ندوة مع زعماء القبائل في القيروان إلا أن مسعاهم لم ينجح.[3]

لقيت هذه الثورة فشلا فضيعا حيث أسهم القمع الذي صحبها في زيادة تخريب قسم لا بأس به من البلاد و خاصة منطقة الساحل مصدر إنتاج الزيت و كانت بالنسبة للنظام البقرة الحلوب، ثم عقب هذه الأزمة السياسية مواسم فلاحية سيئة ثم المجاعة و الكوليرا سنة 1867م ، فإذا بالبلاد أصيبت في قوتها الديموغرافية و في أنشطتها الاقتصادية و قطعت عن مسيرتها، ينغمس في وضع لا مخرج منه و إذا بالبيالك يعلن إفلاسه.[4]

و هكذا نرى الثورة كانت واضحة المطالب و الأهداف و كانت دوافعها سياسية و اجتماعية و اقتصادية و كانت قومية شاركت فيها غالبية الشعب التي كانت تعاني من المظالم و إن دلت على شيء فهي تدل على وعي الشعبي.

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 161.

[2] جان غانياج، المرجع السابق، ص 25.

[3] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 23.

[4] محمد الهادي االشريف، المرجع السابق ، ص 98-99.

المبحث الثاني : مواقف الدول الأوروبية و الباب العالي من الإصلاحات

لقد كانت هناك مصالح و أطماع لعدد من الدول الأوروبية و الاستعمارية في تونس، و كانت هذه الأطماع و المصالح تتزايد على مر الأيام و تتزايد مع تزايد ضعف الولاية و تقهقر أحوالها الاقتصادية و الإدارية، كانت هناك بريطانيا بأساطيلها في البحر المتوسط و قواعدها و مراكزها ، وكانت هناك إيطاليا التي تواجه تونس من الجانب الآخر من البحر، و كذلك فرنسا التي أصبحت منذ زمن جارة لتونس في الجزائر علاوة على كونها الدولة العظمى الوحيدة الموجودة في البحر المتوسط، رغم انهزامها في الحرب السبعينية، و لم يكن لتونس أن تعارض و تقاوم طويلا أمام لهذه الأطماع الاستعمارية.

أولا: موقف الدول الأوروبية

أ- موقف فرنسا:

سعت فرنسا إلى توسيع نفوذها نحو الشمال الإفريقي مستهدفة دول شمال إفريقيا منها الجزائر و تونس ، و هذه الأخيرة التي كانت بلاد مسالمة، حيث كان محمدالصادق باي عجوزا في أواخر عمره و لذلك كثيرا ما يتولى الباي السلطة في عمر متأخر لأن وراثة السلطة كانت من حق أكبر أعضاء سنا في العائلة كما أن فرنسا لم تجد صعوبة في الاستعدادات العسكرية و الاتفاقات التي عقدتها مع تونس إذ كانت غير مستعدة لتركها تحت تهديد ايطاليا و هي الأجدر بأن توسع نفوذها من الجزائر إلى تونس بالسهولة التي يقوم بها سائح ينتقل بين حدود البلدين فيقصد إلى الكاف ثم تونس العاصمة [1].

لم ترحب فرنسا بوجود تركيا في تونس، و الواقع أن فرنسا قد حاولت أن تعمل على بسط سيادتها على تونس دون أن تلتفت إلى مصالح الانجليز أو الايطاليين فيها و كان وجود الجيوش الفرنسية المنظمة في الجزائر ووجود الأسطول الفرنسي على تمام الأهبة ، ووجود الأوسمة و الإنعامات التي منحهم للباي و حاشيته و عدد من موظفين كان كل ذلك دلائل على أن فرنسا ستفوز بتونس.[2] ورغم أن هزيمة فرنسا في 1870م ، هزت نفوذها في تونس ، لكن استطاعت فرنسا أن تستعيد هذا النفوذ بفضل

[1] عبد الكريم غلاب ، المرجع السابق، ص84.

[2] جلال يحي ،المرجع السابق، ص 280.

جهود قنصلها في تونس في عام 1874م ، روستان فقد نجح في أن يحصل لشركة فرنسية على امتياز مد الخط الحديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية [1].و كان هذا الامتياز في غاية الأهمية إذ أنه وضع أهم المناطق التونسية و أخصبها تحت النفوذ الفرنسي الفعلي، و أصبح في وسع فرنسا أن تصل بسهولة إلى عاصمة تونس، سيطرت فرنسا على البعثة المالية الدولية التي كان وكيلها فرنسي ، كما كان معظم الديْن التونسي في أيدي الفرنسيين و احتكرت فرنسا الخطوط التيلغرافية و خطوط السك الحديدية الهامة.[2] حيث كانت اختصاصات قناصل الدول الأجنبية في تونس متعددة فإن مشكلاتهم كانت كثيرة ، و كان على القنصل أن يعرف كيف يتعامل مع الأهالي و مع الباي و الوزراء، و لكن الصحافة الأجنبية كانت تؤيد هؤلاء القناصل كل منها تجاه قنصله، حتى و إن أخطأ في موقف من المواقف. [3]

منذ 1878م بدأ المشروع الفرنسي في استعمار البلاد التونسية يتضح و ذلك باحتلالها عسكريا و إعلانها محمية فرنسية، لقد ضغطت كتلة المضاربين الفرنسيين المستغلين للمجال التونسي على حكومتها لما اعترضتها بعض العقبات فرغبت في الانفراد بالمجال التونسي، فما غن استعدت فرنسا دبلوماسيا و عسكريا للحملة على تونس ، حتى تدخلت لفرض حمايتها، و اصطدم العدوان الفرنسي بمقاومة باسلة طويلة رغم إمكانيات البلاد المحدودة، و كان الاستعداد الفرنسي للتدخل عندما طرحت المسألة التونسية في كواليس مؤتمر برلين سنة 1878م [4] اقترح وزير الخارجية الإنجليزي ثم المستشار الألماني على فرنسا احتلال البلاد التونسية، و قد أرادت انجلترا بذلك تعويضا لفرنسا عن إلحاقها بجزيرة قبرص و إبعاد المنافس الايطالي أما تصريح المستشار الألماني بيسمارك (bismark) لسفير الفرنسي برلين في 4 جانفي 1879م قائلا" إن الإجاصة التونسية قد نضجت و حان لكم أن تقطفوها ....." فيندرج في موقف ألمانيا الهادف إلى الحفاظ على الوضع القائم لصالحها بأوروبا و تحويل

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 203.

[2] جلال يحي، المرجع نفسه، ص281.

[3] المرجع نفسه ص 264.

[4]) مؤتمر برلين: انعقد في 13 جويلية سنة 1878م، برئاسة بسمارك نتيجة التكتل الأوروبي لإدخال تعديل على معاهدة سان ستيفانو المبرمة في 03 مارس من نفس السنة حيث عمل بسمارك من جانبه على إصلاح ما بين انجليز و الفرنسيين.ينظر : البشير ابن الحاج عثمان الشريف ، المرجع السابق ص6.

اهتمام فرنسا عن استرجاع مقاطعتي الألزاس (alsace) و لوران (lorranine)نحو التوسع الاستعماري.[1]

و على أي حال فإن فرنسا قد عملت على استغلال تونس و حرصت على أن يكون لها حصة الأسد في مجال الامتيازات و القروض خاصة في دول شمال إفريقيا، و قد ساهمت في تقوية نفوذها في تونس و بالتالي هي الأخرى قامت على السيطرة على نزعة بايات تونس.[2] كانت أهداف و مصالح فرنسا في تونس قبل سنة 1830 م، لا تقوم إلا على بعض العلاقات التجارية البسيطة و تستند على بعض المصايد على سواحل هذا الجزء من بلاد المغرب و لكن تجربة فرنسا في احتلال الجزائر أصبحت أساسا هاما للتوسع الاستعماري الفرنسي في كل بلاد المغرب العربي، و خاصة بعد أن أصبح لها رعايا من المسلمين و أصبحت لها حدود مع دولتين من الدويلات الإسلامية هناك ، بحيث هددت تونس بالنفوذ الفرنسي ، و بدرجة أكبر من المغرب الأقصى و ذلك لصغر مساحتها و حب أهلها السلم و إمكانياتها المتعددة، فظهرت تونس على أنها فريسة سهلة للنفوذ الفرنسي.[3]

و لقد رأى الفرنسيون النفوذ العثماني في تونس فصمموا على وقفه، و لو بالقوة فأخذت فرنسا في إقناع الباي بأن يعتبر مصالحه متميزة عن مصالح تركيا و أخبرته بأنها تعتبره حاكما مستقلا، و لما زار الباي أحمد باي باريس قابلته الحكومة الفرنسية مقابلة الأمراء و ذهبت احتجاجات السفير العثماني في الهواء ، و اعترفت الحكومات الفرنسية بإنعامات الباي على الموظفين الفرنسيين و أظهرت سخاء واضحا من جهتها في الأنعام على الباي و رجاله بالأوسمة و النياشين.[4]

قبلت فرنسا المشاركة في مؤتمر برلين، و على أساس أنه سيمتنع عن مناقشة شؤون فلسطين و مصر و تونس، و كانت فرنسا ترغب في المحافظة على السلام العالمي، فدخلت المؤتمر على أساس المحافظة على الأوضاع القائمة ، و خاصة في البحر المتوسط ، و لكن الاتفاق الإنجليزي التركي بشأن

[1]) خلفية شاطر، المرجع السابق، ص 17. ينظر البشير ابن الحاج عثمان شريف، أضواء على تايخ تونس الحديث (1881-1924)، ط 1 ، دار بوسلامة للطباعة و النشر ، تونس، 1981م.

[2] شارل أندري جوليان ، ص 160.

[3] جلال يحي ، المرجع السابق، ص 279.

[4] المرجع نفسه، ص 280.

قبرص أثر على التوازن الدولي في هذا البحر ، و لم تسمع فرنسا به إلا قبيل انتهاء المؤتمر من أعماله، رغم أنه كان قد عقد قبل ذلك ، فثار الرأي العام الفرنسي ، و أخذت الصحافة الفرنسية في مهاجمة انجليز و في التهكم على موقف بلادها و طالب الجمهريون بضرورة عدم اعتراف الحكومة بهذا الاتفاق، و كانت فرنسا ترغب في أن ينجح مؤتمر برلين.[1]

كانت تونس في ذلك الوقت تمثل بالنسبة لسلطات الحاكمة الفرنسية موردا جديدا لثورة و لنشاط الفرنسيين و لتوجيه أنظار الفرنسيين بعيدا عن مشاكل بلادهم الداخلية و لتضميد جراحهم بسبب هزائمهم في أوروبا و كما أن الموانئ الفرنسية يمكن أن تكفل أماكن صالحة لسفن الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط.[2]

أما عن موقف صاحبة المصلحة في تونس فرنسا فقد استطاعت أن تتخلص من منافسيها الواحد تلو الآخر ، حتى أصبح الجو مهيأ لها للعمل بمفردها.

ب: موقف إنجلترا :

عرفت انجلترا أهمية موقع تونس الاستراتيجي الذي كان يتحكم في حوض البحر المتوسط، الشرقي منه و الغربي، و عرفت انجلترا أهمية موانئ الطبيعية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى ترسانات ، و لذلك فإن انجلترا كانت تعمل على ألا تقع تونس في يد دولة قوية و خاصة فرنسا التي كانت تنافسها في الحركة الاستعمارية بشكل عام، بحيث رأت انجلترا أن فرنسا تحاول فصل تونس عن تركيا، أو تحاول أن تدفع تركيا إلى التصريح باستقلال تونس، و خشيت انجلترا من ذلك و لفتت نظر فرنسا إلى أنها ترغب في أن تراها تتوسع في تونس.[3]

و من جهة انجلترا كانت سياستها التي سهر قنصلها ريتشارد وود على تنفيذها قائمة على المحافظة على الوضع الراهن، وهو الاتجاه الذي اتسمت به السياسة الانجليزية تجاه الدولة العثمانية وولاياتها في ذات الوقت، و كان الانجليز لا يريدون أن يجيدوا عن هذه السياسة حتى لا يفتح المجال لغيرهم من الدول المنافسة (فرنسا) و (ايطاليا) على وجه الخصوص للحصول على أية مزايا في تونس ، كما لا يسمح لباي تونس بأن يتخطى السيادة العثمانية و ظهرت هذه السياسة الانجليزية بأحلى مظاهرها

[1] جلال يحي، المرجع السابق، ص294.

[2] شوقي عطا الله الجمل ، المرجع السابق، ص 203.

[3] شوقي حمل عطا، المرجع السابق، ص 301.

حين قام احمد باي برحلته إلى لندن عام 1846م فقد أصرت الحكومة الانجليزية على أن تكون استقبالات الباي الرسمية في تونس بحضور السفير العثماني في رمز التبعية دفعت انجلترا ثمن ذلك حين أساء الباي معاملة قنصلها في تونس و أهانه ثم أهمله و أمر بالاعتداء عليه في بعض الأحيان ، و لقد عملت بريطانيا حتى سنة 1878م ، على ألاّ تقع تونس تحت نفوذ فرنسا أو ايطاليا ، و تمكن القنصل الانجليزي هناك ببساطة من أن يحصل على امتياز لشركة انجليزية في سنة 1874م، بمد خط حديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية ، و أصبحت انجلترا بعد سنة 1876م شبه محتكرة للسكك الحديدية في تونس ، و شجعت بريطانيا بعض السكان الزائرين في مالطة على الهجرة إل تونس لكي يتمتعوا بامتيازات و ترتاح من أعبائهم و يكونوا سبب تستند إليه في التدخل في شؤون التونسية .[1] كانت انجلترا تهتم بموقف فرنسا أكثر من غيرها بحيث كانت تدرك أنها لا تستطيع اتخاذ حركة ايجابية حاسمة في تونس إلا ذا ضمنت عدم وقوف انجلترا في طريقها ، و انتهزت فرنسا فرصة ضم بريطانيا لجزيرة قبرص ، وكانت هذه الجزيرة تابعة للدولة العثمانية ، و كان ضم بريطانيا لها إحلالا بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالمحافظة على سلامة الدولة العثمانية و ممتلكاتها ، لكن بريطانيا كانت ترى أن مصالحها البحرية في البحر المتوسط تستلزم أن تحتل قبرص[2].

و دارت المفاوضات بين الحكومة البريطانية و الدولة العثمانية حول ذلك سرا ، بحيث تقرر بموجبها أن تحتل بريطانيا قبرص و تقيم فيها ميناء حربيا وحامية بريطانيا على أن تظل ولاية عثمانية ، و تتعهد بريطانيا في مقابل ذلك بضمان مصالح تركيا في آسيا، لكن أفشت بنود هذه الاتفاقية ، و في أثناء انعقاد مؤتمر برلين الذي افتتح أعماله برئاسة المستشار الألماني بيسمارك بهدف بحث مسألة الشرقية عقب أن اشتهرت روسيا الحرب على السلطان العثماني نجحت فرنسا بمساندة ألمانيا في أن تصل إلى اتفاق مع بريطانيا في عدم معارضة أي تدخل فرنسي في تونس في مقابل عدم إثارة فرنسا لمشكلة قبرص و الاحتلال البريطاني لها، و هكذا ضمنت فرنسا تأييد انجلترا أو على الأقل عدم معارضتها لخططها في تونس.[3]

[1] جلال يحي، المرجع السابق، ص 278.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق ، ص 304.

[3] عطا الله جمل ، المرجع السابق ، ص 304.

ج: موقف إيطاليا:

كانت ترى ايطاليا في تونس أنها المنفذ الطبيعي لنشاط الإيطاليين و البعث للإمبراطورية الرومانية القديمة، و حتى قبل أن تتم الوحدة الإيطالية كانت أنظار الإيطاليين قد اتجهت إلى تونس، و كانت الجالية الإيطالية بها تعتبر أكبر الجاليات الأجنبية ، و كانت اللغة الإيطالية هي اللغة الأجنبية الأولى، و كانت هي اللغة التي يستخدمها حتى المستوطنون الإنجليز إذ كان معظمهم من المالطيين، و قد تميز نشاط القنصل الإيطالي بينا((penna) فاستطاع أن يحصل الايطاليين على عدة امتيازات في تونس، منها امتياز استخراج الرصاص، و كذلك اشترى من الإنجليز امتياز مد الخط الحديدي بين تونس و حلق الوادي و كانت هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في عام 1870م، و قص أجنحتها بعد اقتطاع إقليمي الألزاس و اللورين منها . و سقوط الإمبراطورية العثمانية فرصة حولت ايطاليا انتهازها خاصة أنها كانت بعد تحقيق وحدتها في مركز يسمح لها بذلك. [1] كانت الحكومة الإيطالية لا تنظر بعين الرضاء إلى الإصلاحات التي قام بها الباي أو نحو حركته الاستقلالية، و حاول الإيطاليون الموجودين في تونس في ذلك الوقت أن يدفعوا حكومتهم إلى احتلال السواحل التونسية، و كان القنصل الإيطالي في تونس يعمل على زيادة نفوذ دولته و باستمرار في الولاية، فأفهم الباي رئيس الوزراء بضرورة رفض السياسة الفرنسية التي تحضه على استقلال ، و رفض سياسة انجليز التي تدعى أن تونس جزء لا يتجزء من أملاك الدولة العثمانية، و أفهماه أن الطريق الوحيد هو أن يعلن أن بلاده في حالة حياد تام، و لقد عارضت فرنسا هذا الاتجاه و عجزت إيطاليا على تدعيم سياسة قنصلها، و رغمّ لك فقد تمكن القنصل إلى أن بلاده في حالة حياد تام ، و رغم ذلك فقد تمكن القنصل الايطالي من عقد معاهدة في سنة 1868م مع تونس أعطت اللإيطاليين الحق في امتلاك الأراضي و العقارات و استغلال المناجم، و أدت بالتالي إلى ازدياد عدد الجالية الإيطالية و بشكل واضح، وأصبحت هذه الجالية الإيطالية تشتمل على تجار و رجال أعمال

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 302.

و على مستوطنين يعيشون في أملاكهم و أراضيهم... [1] و قد بذلت إيطاليا في عام 1871م جهودا مستميتة للضغط على تونس للظفر بامتيازات خاصة للإيطاليين و تعطي مناقشات مجلس النواب الإيطالي في هذه الفترة صورة عن أطماع ايطاليا في تونس، لكن انجلترا و فرنسا و تركيا في وجه تحقيق ايطاليا لأطماعها في ذات الوقت كما لم يكن موقف البابا مشجعا لأن تتخذ ايطاليا خطوة حاسمة.[2]

و لقد رأت ايطاليا في تولية خير الدين باشا رئاسة الوزراء في تونس حركة تسيء إليها و تزيد من النفوذ الفرنسي، فاتهمته بأنه دسيسة فرنسية و أنه آلة في أيدي الفرنسيين و ساعدت على ترويج الإشاعات بأن الوزير يمهد لوضع تونس تحت الحماية الفرنسية، و حاولت ايطاليا العمل على إشعال فتنة داخلية تعيد الوزير المعزول إلى الحكم و لكنها فشلت في هذه الحركة، و قامت حركة ايطالية تحاول عرقلة النفوذ الفرنسي المتزايد في تونس، وأخذ القنصل الإيطالي يمر في مدن تونس الساحلية و يتهم الباي بالكفر و الإلحاد و يدعو الأهالي للثورة، كما حاول هدم البعثة المالية التي اعتبرتها إيطاليا امتداد للنفوذ الفرنسي.[3] و حاولت ايطاليا بعد ذلك أن تتدخل بإرسال بعثة جغرافية إلى تونس كان معظم أعضائها من الرجال العسكريين و ذلك لإشعار فرنسا بأن ايطاليا لا تسمح بامتداد النفوذ الفرنسي إلى تونس و توسعه هناك، و أن إيطاليا تراقب الحالة و مصممة على عدم ترك الباي يقع فريسة للفرنسيين، و صرح أعضاء هذه البعثة بأنه من واجب أن تكون تونس ميدانا للنفوذ الإيطالي، و على أساس أن تكتفي بريطانيا بجبل طارق و مالطا، تكتفي فرنسا بالجزائر و تطلق ايطاليا في تونس، و بشكل يساعد على خلق توازن في البحر المتوسط.[4]

[1] جلال يحي ، المرجع السابق، ص 273.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 302.

[3] جلال يحي، نفسه، ص 375.

[4] المرجع نفسه، ص 376.

و الحقيقة إن موقف ايطاليا لم يكن مستقرا، ففي الوقت الذي كانت بريطانيا فيه تعجم عود ايطاليا، في محاولة لتنظيم الدولتان في حاف يرعى مصالحها في البحر المتوسط، لم تشأ الحكومة الإيطالية أن ترتبط مع بريطانيا بعقود قد تؤدي بها للحرب، كما أن العلاقات بين ايطاليا و النمسا في ذلك الوقت لم تكن طيبة الخلاف على الحدود الإقليمية.[1]

ثانيا: موقف الدولة العثمانية من الإصلاحات .

كانت تونس تتمتع حتى وقت احتلال فرنسا للجزائر باستقلال شبه تام، و إلى أن أعادت الدولة العلية العثمانية غزو طرابلس فازداد بذلك نفوذها في تونس.و بسبب التدخل الأوربي في شؤونها الداخلية و اضطراب الأوضاع من جديد بتونس بسبب الاصلاحات فكان للباب العالي مواقف خاصة من ذلك.

فمن جهة الدولة العثمانية، كانت العلاقات قد استقرت إلى حد ما منذ تولت الأمر في تونس الدولة إلى الحسيْنية، و قد سارت الدولة العثمانية على إطلاق حرية التصرف للباي و تفويضه تفوضا مطلقا في الشؤون الداخلية على شرط حفظ الحقوق المقررة للباب العالي و في مقدمتها إعانة الدولة العثمانية في حالة الحرب.[2] و حينما تدخلت إيطاليا في سنة 1871م اضطر الباي محمد الصادق إلى قبول فرمان في نفس السنة حتى يتمكن من توطيد مركز بلاده أمام الدول العظمى و يضمن حق أسرته في ولاية العرش من بعده ، و لكن السلطان أخذ يظهر خضوع تونس له و أرسل بعض السفن الحربية إلى مياهها و أخذ يعامل موظفي الباي و كأنهم موظفين عنده، و لقد حاول الباي أن يغير هذا الوضع و يستفيد منه في نفس الوقت فأرسل بعثة في سنة 1877م برئاسة الجنرال رستم إلى الأستانة لكي تتفاوض في أمر زيادة الحقوق و الارتباطات بين تونس و الدولة العثمانية و تتبعا لعلاقات البايات بالدولة العثمانية منذ عهد أحمد باشا إلى عهد الصادق باي، على أنه في الوقت الذي كان فيه البايات حريصين على استقلالهم السياسي كانوا أيضا يراعون علاقاتهم بالدولة

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 300.

[2] جلال يحي، المرجع السابق ، ص 277.

العثمانية و مظاهر التبعية التي جرت العادة عليها، كما أرسل أحمد باشا قوة حربية لإعانة الدولة العثمانية في حرب القرم، ألحت الدولة العثمانية على محمد باي الثاني على تنفيذ التنظيمات الخيرية التي أصدرتها الدولة في عام 1838م و أصدرت عهد الأمان، و هو يطابق إلى حد كبير في روحه و مضمونه التنظيمات الخيرية، و حين قامت ثورة علي بن غداهم سنة 1864م أوفد السلطان العثماني مبعوثه (حيدر أفندي) لتونس كرمز لتبعيتها للدولة العثمانية [1].

بحيث كانت مساعي حيدر أفندي تتركز حول تأكيد و تنظيم التبعية العثمانية مع الباي، و جاء الرد من الباب العالي سريعا" إن تسوية المسألة التونسية يقتضي حلين، أحدهما أن يتفاهم الباب العالي مع الدول الصديقة في جعل تونس تحت الكفالة الدولية. كما هو الحال بالنسبة لمصر، و بعض الولايات الأخرى و يعني تدويل المسألة التونسية و ثانيهما أن يجري الوالي مع هاته الدول محادثات و معاهدات تبلغ صورتها الباب العالي لتصديقها و على الوالي أن يعمد إلى تأكيد تبعية للسلطنة العثمانية و الإصلاحية لأحد في الاعتراض على ذلك.[2]

كانت لتونس عدة علاقات مع الباب العالي و ذلك في شكل الروابط القديمة و الدينية معها، و للحفاظ على أسس البلادالتونسية و سلامتها، يجب التخلص من الأشخاص الذين يسيئون إلى ذلك رغبتا في دوام الرعاية للولاية، كما أن حضرة السلطان سوف لن يبذل جهدا في تقديم المساعدة.[3]

لقد عبّر الباب العالي من جهته عن حسن استعداده تجاه تونس، ففي أوت 1864م، اقتطع السلطان من ماله الخاص عطاء قدره 50000 ليرة قصد إعانة الباي على تجنيد كتائب جديدة من الجيش لتمكينه من الانتصار على الثورة.[4]

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق ، ص 300.

[2] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 35.

[3] المرجع نفسه ، ص 100.

[4] جان غانياج،المرجع السابق، ص 38.

بالرغم من المواقف التي اتخذتها الدول الأجنبية مثل انجلترا و ايطاليا و فرنسا و كذا الدولة العثمانية (للباب العالي) اتجاه الإصلاحات في تونس، إلا أنه كان الحظ الأوفر لفرنسا و التي برزت كدولة قوية في فرض حمايتها على التونسيين و ذلك لكثرة أطماعها و مصالحها اتجاه البحر المتوسط خاصة.

المبحث الثالث: فرض الحماية الفرنسية على تونس.

كانت فرنسا منذ فترة مبكرة من احتلالها الجزائر سنة 1830م تفكر بتوسيع نطاق استعمارها، ليشمل كل من تونس شرقا و المغرب الأقصى(مراكش غربا)، لتتمكن من تحقيق مشروع امبراطوريتها الإفريقية، بعد أن تبين لها صعوبة اتخاذ مصر قاعدة لهذا المشروع ، و قد ساعدها على ذلك الظروف الدولية و الداخلية السائدة في تونس و التي مكنتها من الانفراد في احتلالها سنة 1881م

1) **ظروف بسط الحماية الفرنسية على تونس:**

أ) **الظروف الدولية:**

سكوت الدول الأوروبية الكبرى بسبب قرارات مؤتمر برلين الذي استولت روسيا بوجبه على مناطق مهمة من شرقي الأناضول و صفاقس، و النمسا على إدارة ولايتي البوسنة و الهرسك من الدولة العثمانية و حصول بريطانيا على قبرص و كانت هذه الأخيرة تتهيأ لاحتلال مصر لذا فإنها هي و الدول الأخرى أقرت السكوت على مشاريع فرنسا في تونس ، إضافة إلى تمكن فرنسا من توطيد سلطتها الغاشمة في الجزائر و خاصة بعد كبحها ثورة الأمير عبد القادر الجزائري في منتصف القرن 19م.[1]

و عندما استشير بسمارك مستشار ألمانيا حول خطة فرنسا للتدخل في الأراضي التونسية، فأعطى في الحال موافقته على ذلك فقد كان أشد حماسا في تشجيع فرنسا على هذا العمل [2] فقال: " اعتقد

[1]) هشام سوادي هاشم، تاريخ العرب الحديث(1516م-1918م) من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر، عمان، (ط،1) ، 2010، ص 174.

[2]) محمد عصفور سلمان ، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م و الموقف العثماني و الأوروبي منها ، مجلة ديالى، ع56، 2012، ص 04.

أن الكمثرى التونسية ناضجة و أن الوقت قد حان لكم لقطفها، و يمكن لهذه الفاكهة الإفريقية الآن أن تعطب أو يسرقها آخر إذا ما تركتموها وقتا طويلا على الشجرة"[1] و هكذا لم تبق من عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها في تونس سوى إيطاليا، فحاولت فرنسا أن تحول دون معارضة إيطاليا في تونس و أشارت إلى أنه في وسعها أن تحتل طرابلس لتجد فيها العوض عن أطماعها في تونس وأن فرنسا لن تعترض عليها إذا أقدمت على هذا العمل[2].

ب) **الظروف الداخلية:**

بعدما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م وأصبحت جارة لتونس التي لم تكن تفصل بينها و بين البلاد الجزائرية سوى حدود مرسومة خشيت من أن تصبح تونس قاعدة لانطلاق حركة ثورية تهدد وجودها بالقطر الجزائري ، فبدأت تخطط لاحتلالها ، و ساعدها على ذلك ما كانت عليه تونس من تدهور في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و انهيار في نظام الحكم.[3] فبعدما اتخذت الحكومة الفرنسية في أواخر شباط 1881م قرارها بالتدخل في تونس لم يبق لها إلا العثور على حجة لتبرير التدخل المسلح في الأراضي التونسية، و من تلك الحجج أن أبناء الجالية الفرنسية في تونس و رفعت مذكرة إلى حكومتها بتاريخ 14 آذار 1881م.تشكوا فيه حكومة تونس و تطالب بالتدخل لحماية حقوقهم و أموالهم و كرامتهم.[4] كما مهدت لحملتها على تونس بإثارة مشكلة القبائل على الحدود التونسية الجزائرية و تضخيم هذه المشكلة بحيث أظهرت أن أمر هذه القبائل قد أفلتت من يد حكومة الباي و أنها منذ زمن طويل تشق عصا الطاعة على حكومته و لا تخضع لسلطانه، وأنها تشن غارات باستمرار على القرى و المدن الجزائرية القريبة ثم تعود إلى الجبال التونسية .مما يكبد خسائر جسيمة على الفرنسيين، و في نفس الوقت أصدرت الحكومة الفرنسية الأوامر إلى الحاكم العام للجزائر

[1]) جلال يحيى، تاريخ إفريقيا الحديث المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية (د-ط)، 1999م، ص 322.

[2]) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، دار الزهراء، الرياض، (ط-2)، 2002م، ص 277.

[3]) البشير بن حاج عثمان الشريف، المرجع السابق، ص 05

[4] محمد عصفور سلمان، المرجع السابق، ص 04.

لحث الخطى للانتهاء من مد الخط الحديدي الذي يصل الجزائر بتونس ليسهل لها نقل الجنود و المؤن.[1]

عندما سمع باي تونس بحادث توغل القبائل و الموقف الفرنسي من الحادث أمر بالتحقيق مقترحا معاقبة الجناة بإرسال قوات تونسية لمعاقبتهم، غير أن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك و أعلمت الحكومة التونسية أنها ستعمل على معاقبة المعتدين بنفسها و أخذت تحشد الجيش الفرنسي على الحدود التونسية، و بسبب هذا التدخل، اضطر الباي في الثامن من نيسان 1881م من إخبار قناصل الدول المعتمدين بتونس بقرار التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية لولايته ، كما أخبر الباي السلطان عبد الحميد الثاني (1876م–1909م) بمجريات الأمور مطالبا الباب العالي بالقيام بدور فعال و سريع لإيقاف القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية[2]، و في اليوم 24 أفريل 1881م اجتاز الجنود الفرنسيين حدود تونس و احتلوا الكاف و(طبرقة) بدون مقاومة[3] ، كما أنزلت فرنسا بعض قواتها التي أبحرت من ميناء طولون.[4]

و بتاريخ 5 ماي 1881م وصل نداء باي تونس المؤثر إلى الحكومة العثمانية و جاء فيه " لقد وضعت مصيري و مصير الولاية بأيدي الصدر الأعظم و السلطان و اننا نسترحم باسم الإنسانية ... المساعدة من جلالتكم حتى تتبنوا الإجراءات السريعة للتوسط و التي ستتكفل بوضع حد لويلات الحرب التي اكتسحت الولاية و للوصول إلى تصريح أوروبي مشترك يضمن مستقبل لهذا البلد".. و في ضوء ذلك قرر رئيس وزراء بريطانيا التفاهم مع الدول الأوروبية للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف إلا أن فرنسا كانت قد اتخذت إجراءات اللازمة لفرض حمايتها على تونس ، و لذلك قررت بريطانيا أنها سوف لن تتبني الخطوة الأولى للمبادرة السياسية مع الدول الكبرى، و برفض بريطانيا لتسوية

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 306.

[2] محمد عصفور سلمان، المرجع السابق، ص 05.

[3] عبد الله عبد الرزاق، شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 277.

[4] شوقي عطا الله الجمل، نفسه، ص 307.

المشكلة التونسية فقد الباب العالي أمله الوحيد في صد فرنسا عن الاستيلاء على تونس و فرض نظام الحماية عليها، وأن الدولة العثمانية لم تكن لديها الرغبة و القدرة على إعلان الحرب مع فرنسا.[1]

2 – فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م

في شهر ماي من سنة 1881م احتلت الجيوش الفرنسية تونس، و دخلتها من ثلاث مناطق عن طريق البر و البحر، و احتل الجنود الفرنسيون بقيادة الجنرال بربار بنزرت ، ثم توجهوا نحو تونس العاصمة و في 12 ماي عسكر الجنود الفرنسيون بالقرب من باردو[2] ليفرضوا على الباي توقيع معاهدة الحماية، و عند صبيحة اليوم التالي طلب(روسطان) القنصل الفرنسي في تونس من الباي مقابلة الجنرال الفرنسي عند منتصف النهار و على بعد ثلاثة أميال من مدينة باردو، قرأ القنصل الفرنسي مشروع المعاهدة. ثم طلب الباي مدة زمنية لدراسة محتوى المعاهدة و في الحال طلب الباي اجتماع مجلس الدولة التونسية لعرض الأمر عليه و ارتفعت أصوات المعارضة من أعضاء المجلس و طالبوا بالمقاومة ودعوة الشعب للجهاد، فهدد الفرنسيون بخلع الباي محمد الصادق من العرش وتنصيب أخيه (الطيب باي) إذا رفض التوقيع على المعاهدة [3] و كان موقف الباي حرجا فإن القنصل الفرنسي المفوض و الجنرال اللذان قدما لمقابلته كانا تصحبهما كتيبتان من جنود الخيالة و قد بين الجنرال للباي أنه لن يغادر مكان إقامته قبل توقيع المعاهدة [4] و في الساعة التاسعة مساءا وقع محمد باي الصادق على المعاهدة وسط هذا الجو الرهيب[5]و بذلك أصبحت تونس تحت الحماية.

ما نصت عليه هذه المعاهدة:

تتضمن المعاهدة التي فرضت على تونس عشرة بنود نذكر منها :

[1] محمد عصفور سلمان، المرجع السابق، ص 6-10.

[2] الطاهر عبد الله، المرجع السابق ص 25.

[3] محمد عصفور، سلمان، المرجع السابق ، ص 11.

[4] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 08.

[5] محمد عصفور سلمان، نفسه ، ص 12.

أن القوات الفرنسية سوف تحتل فقط جهات على الحدود و الشواطئ التي تراها لازمة لتوطيد الأمن ، و أن هذه القوات سوف ترحل عندما تكون الإدارة التونسية قادرة على حفظ الراحة و الأمن و النظام (البند الثاني)، و أن فرنسا ملتزمة بحماية شخصية الباي و أسرته (البند الثالث) ، و أنه سينوب عن فرنسا وزير مقيم فرنسي يراقب تنفيذ ما تضمنته المعاهدة (البند الخامس)، كما لا يحق للباي أن يعقد أدنى عقد أجنب بغير علم فرنسا و التفاهم معها من قبل، و نظم مسؤولية السفراء و القناصل والموظفين الفرنسيين في الخارج الذين سيكلفون بحماية المصالح التونسية (البند السادس)[1] و فرضت فرنسا غرامة حربية على القبائل التي وصفت أنها عاصية على الحدود و السواحل و جعلت مسؤولية جبايتها على حكومة الباي (البند الثامن)[2] و أن على حكومة الباي أن تتعهد بمنع إدخال الأسلحة و المهمات الحربية من جزيرة جربى و مرسى قابس و غيرها من المراسي بجنوب المملكة و ذلك وقاية للبلدان التي تملكها فرنسا .[3]

2 – موقف الدولة العثمانية الدول الأوروبية من توقيع هذه المعاهدة:

أ – موقف الدولة العثمانية :

رفضت الحكومة العثمانية توقيع باي تونس على المعاهدة بالقوة وعدتها غير شرعية و باطلة، فاجتمع مجلس الوزراء العثماني لرسم سياسته تجاه الأحداث المقبلة، وفي اليوم نفسه أعلم عاصم باشا وزير الخارجية العثماني، الممثلين الدبلوماسيين العثمانيين في الخارج لدى الدول الكبرى بتوقيع معاهدة الحماية على باي تونس بالقوة وأن الباب العالي سيحتج ضد المعاهدة الغير الشرعية، لكن الاحتجاج العثماني لم يؤثر مطلقا على الموقف السياسي الذي تبنته الدول الكبرى الموقعة على معاهدة برلين.[4]

[1] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 26.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 309.

[3] الطاهر عبد الله، المرجع نفسه، ص 26.

[4] محمد عصفور سليمان ، المرجع السابق، ص 12.

ب – موقف الدول الأوروبية:

أما الموقف الدولي من المعاهدة فقد امتنعت برلين عن استلام نص الاحتجاج، وفي فيينا لم يحدث أي تغيير يذكر على موقفها ، فقد احتفظ وزير خارجية النمسا بصمته الذي توخاه منذ بداية الأزمة التونسية ، و في روما فقد صرح وزير الشؤون الخارجية الإيطالي " أنه نظرا" لعدم الاهتمام الذي أظهرته بقية الدول الكبرى و خاصة المساندة الرسمية التي منحتها ألمانيا لفرنسا في هذه المسألة فإنه من المستحيل على الحكومة الإيطالية أن تخرج من موقفها المحافظ الذي فرضته عليها الملابسات الحالية، أما بريطانيا فقد دخلت في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية للحصول على التزامات تضمن المصالح البريطانية و لكن الحكومة البريطانية هي الأخرى تجنبت بعناية حتى 18 حزيران 1881م إعطاء رد كتابي لنص الاحتجاج العثماني ، على فرض الحماية على باي تونس[1] .

بهذا فرضت فرنسا حمايتها على تونس بالقوة بالرغم من احتجاج الحكومة العثمانية ومعارضة باي تونس لذلك، و تأييد بعض الدول الكبرى للحماية الفرنسية و تحفظ دول أخرى ، ليبدأ عهد التدخل الفعلي لفرنسا في تونس وتكبيل البلاد التونسية بالقيود الاستعمارية.

بالرغم من الإصلاحات التي قام بها بايات تونس الا أن بعضها لم تعترف بها بعض القبائل والأهالي فكانت نتيجة ذلك القيام بانتفاضة في سنة1864م،عرفت بثورة علي بن غداهم مما أدى الى تدخل الدول الأوربية الكبرى والدولة العثمانية ،وفرض فرنسا حمايتها على تونس.

[1]) محمد عصفور سلمان، المرجع نفسه ، ص 13.

خاتمة

بعد استكمال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

واجهت البلاد التونسية نوعا من الأوضاع المزرية إلا أنها وجدت حلا بديلا خاصة في أوائل القرن التاسع عشر و التي بدأت تستيقظ متدرجة في طريق التقدم و النهضة و الوعي و كما اقترن هدا الوعي لمقتضيات العصر و حال الوقت بالاقتناع بضرورة الاصلاح للأحوال السياسية و الثقافية و الاقتصادية ، و لاشك أن كل إصلاح يدعو إلى التغيير و التبديل ، غير أنه يجب التنبه هنا غلى أن الاصلاح كما تصوره أكثر المؤلفين التونسيين الذين عاشوا في القرن التاسع عشر كان يشتمل على نصيب محدود من التغيير، بل كان دعاته في تونس حريصين في تقديمه على ذكر المبادئ و السنن التي يجب المحافظة عليها كامل المحافظة ، فالتمسك بالقيم الإسلامية الاصلية هو أساس الذاتية عندهم، وعليه وجب تأسيس التقدم الذي عملوا على تحقيقه و اقتبسوا قسما من وسائله عن غير المسلمين ممن جرب تلك الوسائل و تحققت عنده نجاعتها.

إن مؤلفات القرن التاسع عشر في تونس تعكس نشاطا فكريا جديرا بأن يعتني بدراسته المؤرخون و الباحثون ، و قد اهتموا به كثيرا و مازال الاهتمام به كبيرا ، ككل نشاط فكري ينتسب عصر تحول مشاغل تتجاوز نطاق عصره إلى مستوى المشاغل البشرية الكبرى .

كانت بأيدي رجال الإصلاح بعض التونسيين تحقيق آمالهم و تطبيق آرائهم الكبيرة في البلاد التونسية خاصة و المغرب العربي الإسلامي عامة، بدأت الإصلاحات السياسية تظهر كنتيجة حتمية للتطلع و النهوض بواقع البلاد التونسية، فنجد عهد الأمان و دستور 1861م و التي حققت نوعا من الحماية ضد تحرشات الأساطيل الفرنسية، و الإنجليزية ، فكلاهما أي عهد الأمان ودستور 1861م يحتويان على مجموعة من النصوص التي تحفظ حقوق الإنسان و المواطن التونسي وواجباته القانونية و السياسية خاصة

و كأي مجتمع إسلامي يريد التغيير في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية خاصة ، فتجلت الإصلاحات الاقتصادية في اصلاح المالية ، وضع لجنة دولية منذ 1869م و تتكون من فرنسيين بريطانيين و ايطاليين، و كانت هذه اللجنة تضم جهازين أساسيين :

اللجنة التنفيذية و لجنة المراقبة ، و أما الضرائب التونسية فكانت تسلط على الأشخاص و توظف على المنتوجات الفلاحية أما اصلاحات خير الدين التونسي فتتجلى في إلغاء النظام الضريبي، و تشجيع غرس الأشجار المثمرة و الزيتون و كذا تنظيم الأوقاف و اعادة دورها الديني والاجتماعي التي كانت تقوم على رعاية شؤون الفقراء و الإهتمام بالمعوزين و العجزة.

أما في المجال الثقافي فكان المصلح و الرائد خير الدين التونسي يدعو إلى نشر روح التنوير و الازدهار فأنشأ عدة مدارس و مراكز ثقافية و علمية مثل المدرسة الصادقية و التي تم إنشائها في 1875م التي تقدم تعليما عصريا على النمط الأوروبي في مستوى البرامج و طرق التدريس ، وجامع الزيتوني و هو بمثابة اشعاع ديني بالنسبة للمجتمع التونسي مما يحمل من قيم دينية و قرآنية جمة من اصلاح و تسامح إلا أنه لم يكتف بهذه المراكز فأنشأت المكتبة العبدلية التي تقوم على حفظ كتب الفقهاء والمصلحين و العلماء و تنظيمها حسب حاجة المؤلفين إليها في أي وقت كان ، برزت الطباعة كنوع من الإصلاح و التقدم و ذلك عن طريق نشر الجرائد مثل جريدة الرائد التونسي بهدف التثقيف و التوعية.

بالرغم من الجهود التي بذلها بعض المصلحين أمثال خير الدين التونسي ، و كذا أحمد بن أبي الضياف ، و بيرم الخامس ، إلا أنها لم تلقى آذان صاغية من طرف بعض البايات و بعض القبائل و الأهالي ففي القرن التاسع عشر بالضبط لم يتساوى المسلمون و الأوروبيون في تناسب القوى والإمكانيات و كان نصيب الأوروبيين في كل ذلك يفوق بكثير نصيب المسلمين، و كانت تونس بالأخص ضعيفة مستضعفة.

و ما كان لذوي النوايا الطيبة من ساستها ، و هم أقلية ، إلا أن يشاهدوا انزلاقها إلى الحماية دون وسيلة ناجحة لدفع الخطر الجسيم عن بلادهم ،و انتهى الأمر بان داهمها و استولى عليها ، لكن العمل الصالح لا يضيع أثره كامل الضياع فقد بقيت من أثر خير الدين و أصحابه مؤسسات تعليمية و غير تعليمية حفظت البدرة للمستقبل.

برزت انعكاسات الإصلاح بأساليب مختلفة منها الرافضة للإصلاح والمتمثلة في ثورة علي بن غداهم 1864م،وكذا موقف الدول الأروبيةومنها إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والتي كانت متساوية الأطماع والأهداف في المغرب العربي الإسلامي عامة وفي البلاد التونسية خاصة فبحيث ظهرت فرنسا كقوة فعالة في فرض وبسط سيادتها على البحر المتوسط بحيث كانت عدة طرق للوصول الى غايتها بحريا كان أو برا، فعقدت معاهدة سميت معاهدة الحماية بباردو سنة 1881م.

ملاحق

الملحق رقم 1:الباي التونسي

رسالة المناعي إلى المشير الأول في الشكوى من إبن أبي الضياف ،تق، تح، : أحمد الطوملي ، دار التونسية للنشر ، تونس ، 1977 م ، ص 07.

الملحق 2:الباي محمد الصادق

عبد الجليل التميمي ، المرجع السابق ، ص 39

الملحق رقم 3 : معاهدة الحماية باردو

البشير الشريف عثمان بن الحاج ، المرجع السابق ، ص 46

الملحق رقم04:جامع الزيتونة

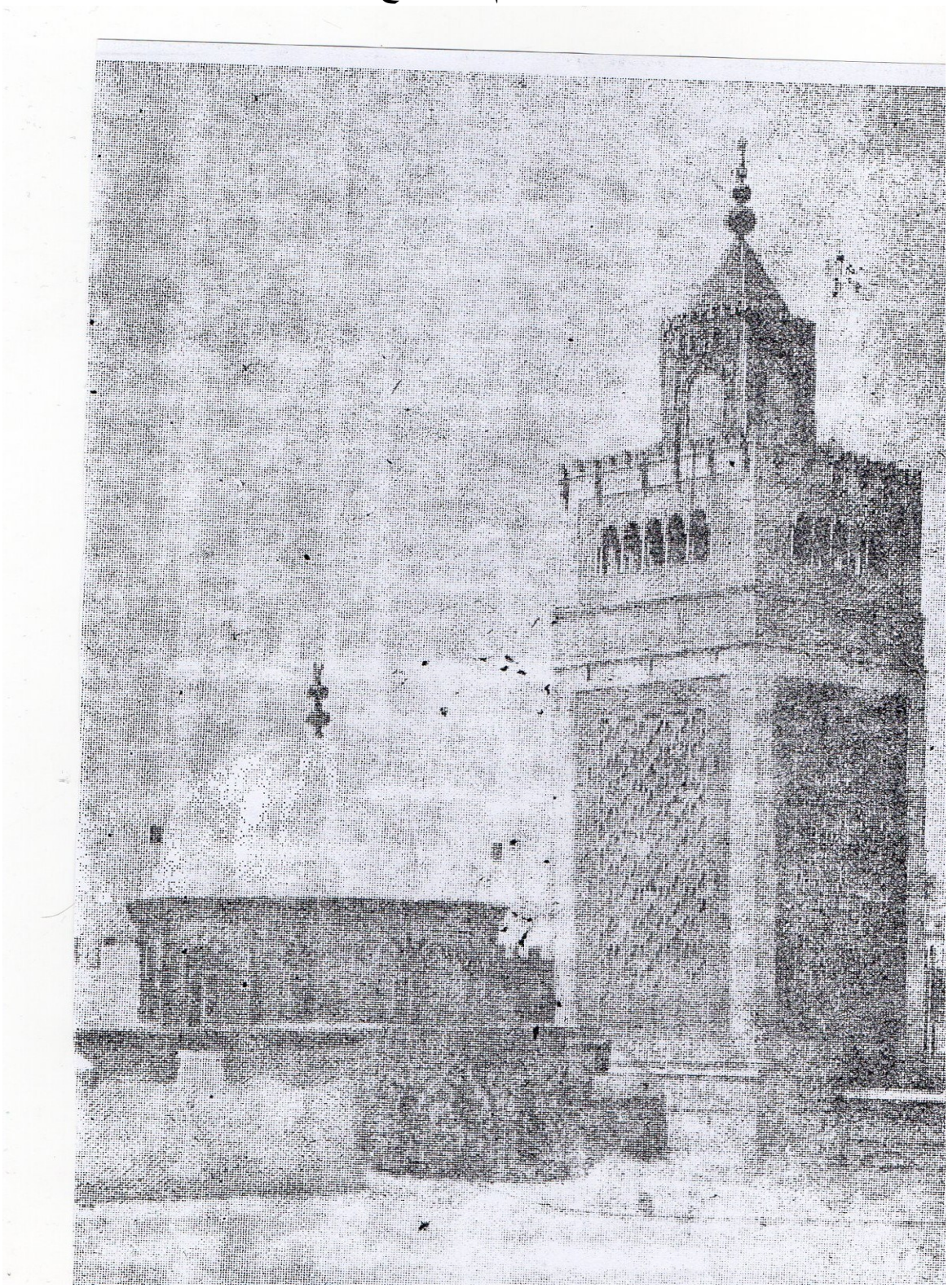

البشير بن الحاج ،المرجع السابق،ص136.

الملحق رقم:05 المدرسة الصادقية

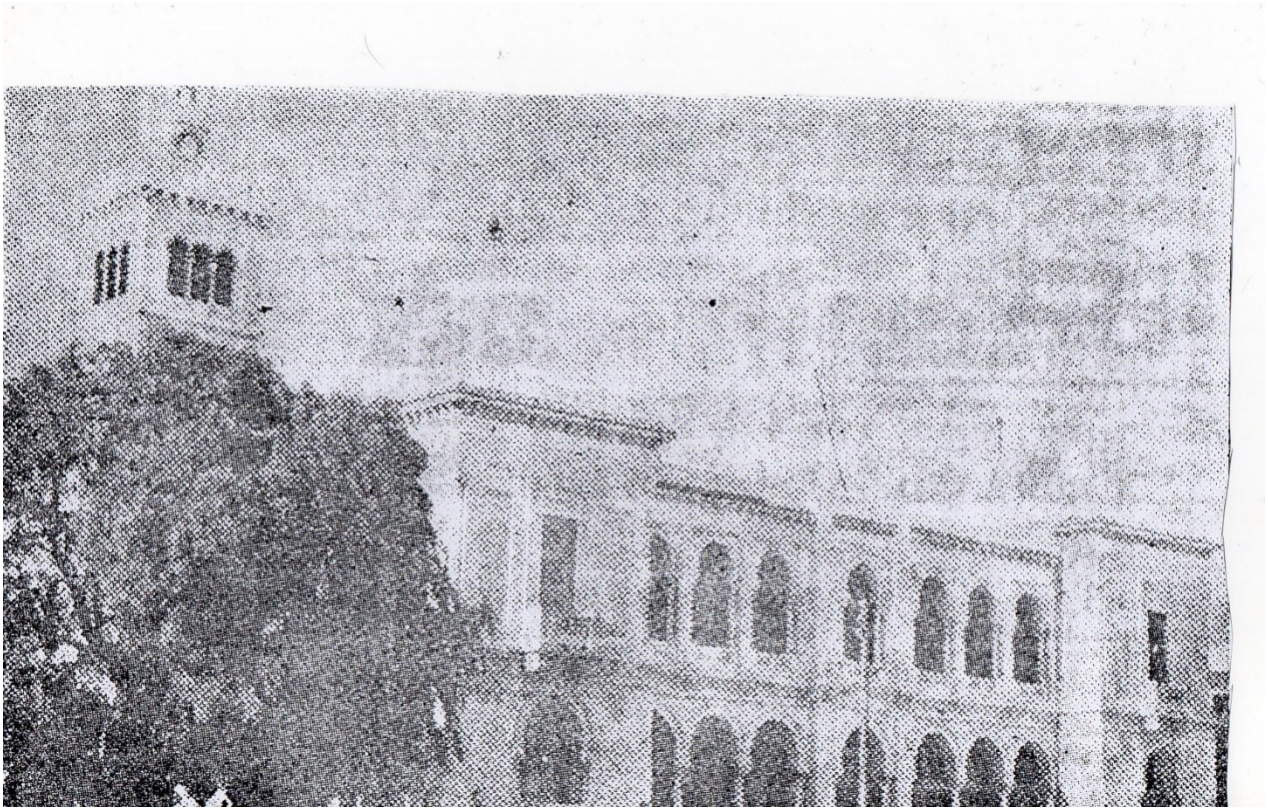

البشير بن الحاج ،المرجع السابق،ص81

اللحق رقم6:جندي تونسي

عبد الجليل التميمي ،المرجع السابق،ص25

الملحق رقم 7: توقيع معاهدة باردو

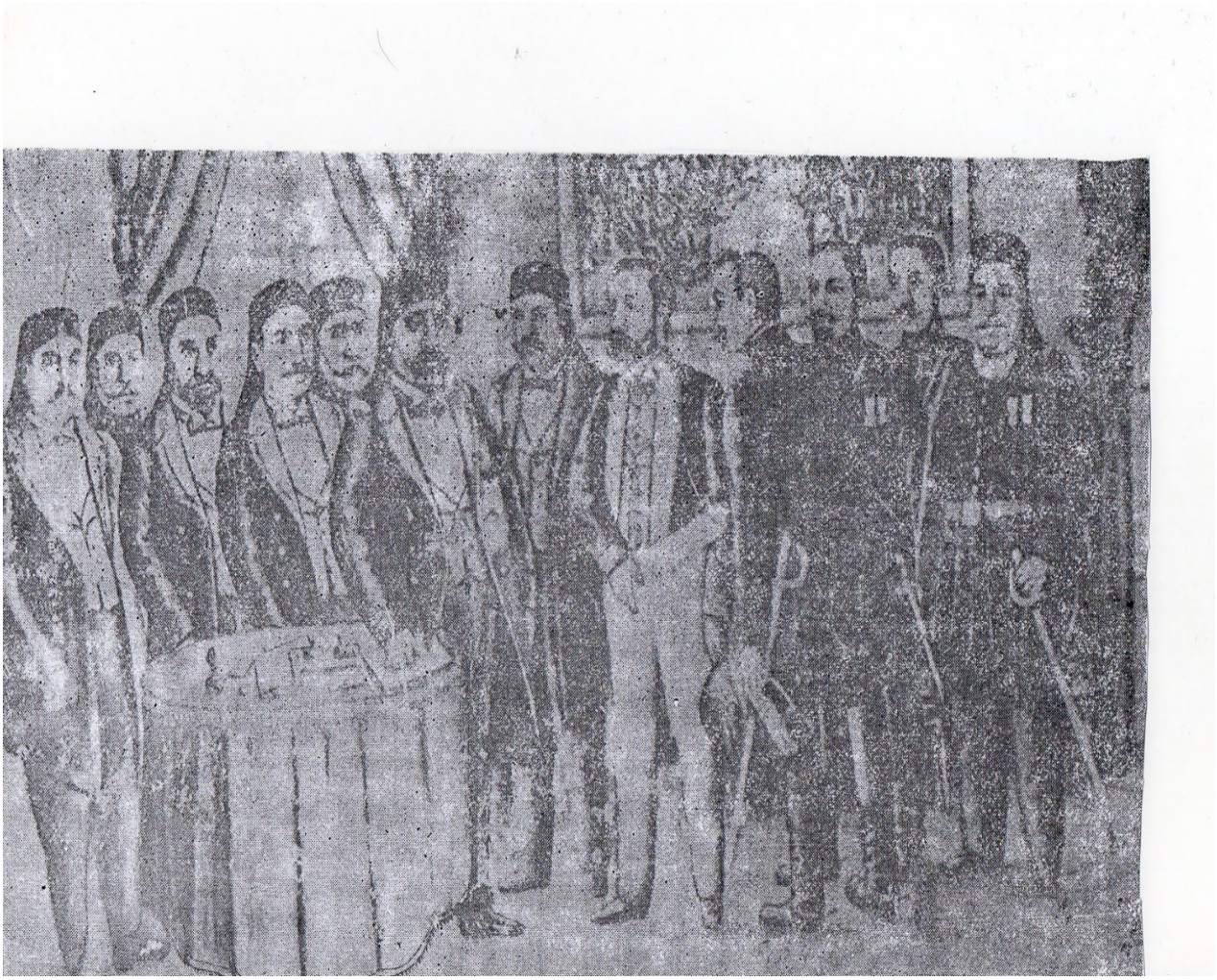

الشاطر خليفة ، المرجع السابق ، ص 27.

الملحق رقم 8 :معاهدة الحماية باردو

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفّق السلطتان الحربيّتان الفرنسية والتونسية–، وتقرّران معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسيّة ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دوليّة من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسيّة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصية بالحدود والسّواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفّاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العماد «بريار»

الشاطر خليفة،المرجع نفسه،ص21.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

- القرآن الكريم.

1 –الخامس بيرم محمد، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار، ج 2، دار صاد، (ط.1) (د.ت).

2– التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تق: محمد الحداد، دار الكتاب المصري، القاهرة ، 2012م.

3–الصادق الزمرلي ، أعلام التونسيين ، تح: حمادي الساحلي ، دار العرب الإسلامي ، لبنان ، د.ط ، د.ت.

4 – بن خوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، تق–تح، حمادي الساحلي الجيلالي بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط.1، 1986م.

5 – ابن منظور ، لسان العرب، دار الصاد، ج 28.

6– بن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان، ج 3 ، ج4، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، دار العربية للكتاب ، (د.ط)، 1999م.

7– رسالة المناعي إلى المشير الأول أحمد في الشكوى من أحمد بن أبي الصياف، تق.تح: أحمد الطوميلي، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ط)، (د.ت) .

قائمة المراجع:

1-إبراهيم عبد الرزاق، الجمل عطا الله شوقي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء ، الرياض، ط.2، 2002م.

2-إبراهيم محمد مفيدة، عصر النهضة العربية بين الحقيقة و الوهم ، دار مجلاوي ، الأردن ، ط.1، 1999م.

3-ابن الحاج عثمان الشريف البشير، أضواء على تاريخ تونس الحديث(1881-1924)، دار بوسلامة للطباعة النشر، تونس، (ط.1) ، (د.ت).

4-الأدهمي مظفر محمد، تاريخ الوطن العربي الحديث، دار أيلة للنشر ،عمان، ط.1، 2014م.

5-أمين أحمد، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، لبنان ، د.ط ، د.ت.

6-بنبلغيث الشيباني، الجيش في عهد الصادق باي (1859م-1882م) تق. عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، صفاقس، د.ط، 1995م.

7-تامر الحبيب، هذه تونس، مطبعة الرسالة، (د.ط)، (د.ت).

8-التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816م-1871م، تق: روبير منتران، الدار التونسية للنشر، ط.1، 1972م.

9-الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، تر- تق: سامي الجندي، دار القدس ، لبنان ، ط.1 ، 1975م..

10-الجمل عطا الله شوقي، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط.1، 1977م.

11-دحماني توفيق ، دراسة في عهد الأمان ، القانون الأساسي و العسكري للجزائر ، الدار العثمانية ، ط1 ،2009 م .

12- درمونة يونس، تونس بين الإتجاهات، دار الكتاب العربي، مصر، (د.ط)، (د.ت).

13-درمونة يونس، تونس بين الحماية و الاحتلال، مطبعة الرسالة، (د-ط)، (د-ت).

14-الدواوي رشيد، رواد الإصلاح، منشورات عبد الكريم عبد الله، تونس،ط2، 1983م.

15-الزيدي مفيد، التاريخ العربي بين الحداثة و المعاصرة، دار أسامة للنشر، الأردن، (د.ط)، 2010م.

16-الشاطر خليفة، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية و دولة الاستقلال،ج 3، مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية، تونس، د.ط، 2005م.

17-الشريف محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، تع : محمد الشاوش، محمد عجينة ، دار سراس للنشر ، تونس ، ط.3، 1993م.

18-صلاح زكي أحمد، أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث، مركز الحضارة العربية، القاهرة ، ط.1 ، 2001م.

19-طهاري محمد، مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني و محمد عبده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، تونس، ط-1، 1986م.

20-عبد السلام أحمد، مواقف إصلاحية في تاريخ تونس قبل الحماية، الشركة التونسية للتوزيع تونس، ط-1، 1986م.

21-عبد الله الطاهر، الحرية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830م-1956م)، دار المعارف، تونس،(د.ط)، (د.ت).

22-العروي عبد الله/ مجمل تاريخ المغرب، ج3، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط.2، 2009م.

23-غانياج جان،ثورة علي بن غداهم 1864م، الباب الخامس ، تر: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية ، الدار التونسية للنشر، تونس ، 1965م.

24-غلاب عبد الكريم، قراءات في تاريخ المغرب العربي، ج3، دار الغرب الإسلامي ، ط.1، لبنان، 2005م.

25-القاسمي ظافر، نظام الحكم في الشريعة و التاريخ، لبنان، ط.1، 1974م.

26-قدورة زاهية ، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة، لبنان، (د.ط)، (د.ت)

27-مالكي أمحمد، الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، ط.2، 1994م.

28-المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضو، حليمة قرقوري، دار سراس للنشر، تونس، 1986م.

29-محمد الفاضل بن عاشور ، أركان النهضة ، بتونس ، النجاح ، د.ط ، 1965م.

30-هاشم سوادي هشام، تاريخ العرب الحديث1516م-1918م، دار الفكر، عمان، ط.1، 2010.

31-واعزيز الطاهر و آخرون، الإصلاح و المجتمع المغربي في ق 19، (د.ط)، (د-ت).

32-ياغي أحمد إسماعيل ، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكة، الرياض(د-ط)، (د-ت).

33-ياغي أحمد إسماعيل، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكة، الرياض، (ط.1)، 1997.

34-يحي جلال، المغرب الكبير العصور الحديثة و هجوم الاستعمار، ج3 ، دار النهضة العربية، بيروت، د-ط، 1981م.

35-يحي جلال، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، مكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د.ط ، 1999م.

المجلات و الموسوعات:

1-أبو حمدان سمير، خير الدين التونسي، موسوعة عصر النهضة ، دار الكتاب العالمية، تونس،1993م.

2-سلمان عصفور محمد، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م، و الموقف العثماني و الأوروبي منها،مجلة ديالا، العدد 26 ، 2012م.

3-الطائي خلف محمد عبد الرزاق،خير الدين و مشروعه النهوضي، دنيا الوطن، 2010/05/21.

الرسائل الجامعية :

1-رابح فلاحي ، جامع الزيتونة و الحركة الإصلاحية في الجزائر (1908م-1954م) ، رسالة ماجستير في تاريخ المغرب الحديث و المعاصر، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2007م-2008م.

2-سهام شباني، الفكر الإصلاحي لخير الدين التونسي (1225هـ-1307هـ) (1810م-1889 م) من خلال كتابه أقوم المسالك في أخوال الممالك، رسالة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014.

3-فاطمة قارة، موقف الطرق الصوفية التونسية من الحماية الفرنسية(1881م- 1939م) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تاريخ المغرب الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر2، 2011م-2012م.

4-قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي و حزب الشعب الجزائري (1934م-1954م) دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005م-2006م.

المقالات:

1) بن بنبلغيث الشباني، تجربة خير الدين الإصلاحية .

2) القصوري حازم ، دراسات و أبحاث في التاريخ و التراث و اللغات ، العدد 4278 ، 2013/07/17م.

الفهرس

فهرس الموضوعات

إهداء

شكر و تقدير

المقدمة..... أ

مدخل.....5...

الفصل الأول : الإصلاحات السياسية و العسكرية..... 14

المبحث الأول : الإصلاحات السياسية.....15

أ) عهد الأمان.....15

ب) دستور 1861م.....20

المبحث الثاني : الإصلاحات العسكرية..... 28

- إصلاحات أحمد باي العسكرية (1837م–1855م).....28

- إصلاحات محمد باي العسكرية (1855م–1859م).....30

- الهياكل الإدارية و المؤسسات العسكرية في عهد محمد الصادق باي.....32

الفصل الثاني : الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية..... 37

المبحث الأول : الإصلاحات الاقتصادية.....38

أولا : تطوير الفلاحة..... 38

إصلاح المالية..... 39

الضرائب التونسية.....41

ثانيا : إصلاحات خير الدين الاقتصادية..... 43

المبحث الثاني : الإصلاحات الاجتماعية.....44

- الجانب الاجتماعي.....44

- إصلاح الأوقاف.....45

- الجانب القضائي.....46

المبحث الثالث : الإصلاحات الثقافية.....47
- إصلاح التعليم بجامع الزيتونة.....48
- المدرسة الصادقية.....51
- المكتبة العبدلية.....53
- تشجيع الطباعة و النشر و الصحافة.....54
الفصل الثالث : إنعكاسات الإصلاحات على التونسيين.....60
المبحث الأول : المواقف الرافضة للإصلاحات.....60
- ثورة علي بن غداهم 1864م أنموذجا.....60
المبحث الثاني : موقف الدول الأوربية و الدولة العثمانية من الإصلاحات..... 63
أولا : موقف الدول الأوربية.....65
- موقف فرنسا.....66
- موقف إنجلترا.....68
- موقف إيطاليا.....70
ثانيا : موقف الدولة العثمانية 72
المبحث الثالث : فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م.....74
- ظروف بسط الحماية الفرنسية.....74
- الظروف الدولية..... 74
- الظروف الداخلية..... 75
- فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م..... 77
- ما نصّت عليه المعاهدة..... 77
- موقف الدولة العثمانية و الدول الأوربية من المعاهدة.....78

خاتمة.....81
الملاحق.....84
قائمة المصادر و المراجع.....94
الفهرسة العامة.....99